التوزيع: عام
E/ESCWA/HS/87/3
١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
ARABIC
الأصل: بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة المستوطنات البشرية

# ابرز السمات في اوضاع المستوطنات البشرية في دولة الامارات العربية المتحدة

## (ملامح قطرية)

الأمم المتحدة
١٩٨٧

## تمهيـــد

شرعت لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، في اطار برنامج عمل شعبة المستوطنات البشرية، في اعداد لمحات عن المستوطنات البشرية وصناعتي مواد البناء والتشييد في البلدان الاعضاء.

وليس المقصود بتلك اللمحات ان تكون هدفا في حد ذاتها. ولكنها اساس يمكن ان تبنى عليه دراسات اخرى في محاولة لتحقيق هدفين هما: ادماج الابعاد العمرانية للتخطيط ضمن التخطيط القومي الشامل للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والتنمية البيئية، وتنمية صناعتي مواد البناء والتشييد في هذه البلدان.

وقد وضعت اللمحة في شكل يعطي معلومات عامة عن البلد، مع التركيز على الاوجه العمرانية، والاقتصادية-الاجتماعية، والديموغرافية، وغيرها من الاوجه التي تؤثر على المستوطنات البشرية وتتأثر بها؛ كما تتضمن بيانات عن صناعتي مواد البناء والتشييد. وتبرز اللمحة الخطوط العريضة للسياسات والاهداف والاستراتيجيات الحكومية المعلنة لتنمية المستوطنات البشرية وصناعتي مواد البناء والتشييد كلما كانت موجودة. وتصف اللمحة الوضع الراهن فيما يتعلق بالمؤسسات التي انشئت، والقوى العاملة التي تم تدريبها لتنفيذ السياسات المعلنة؛ وتشير، كلما كان ذلك مناسبا، الى اوجه النقص، والمشاكل، والقيود؛ وكذا الى الفرص المتاحة او الممكنة التي يجب مراعاتها عند رسم السياسات والخطط المستقبلية لتنمية المستوطنات البشرية وصناعتي مواد البناء والتشييد.

وسوف تشمل اجراءات المتابعة تحليلا متعمقا للمعلومات الواردة في اللمحة الخاصة بكل بلد، وتقديم توصيات تهدف الى حل المشاكل القائمة لتحقيق الهدفين المشار اليهما اعلاه. وفضلا عن ذلك، فبمجرد الانتهاء من تغطية جميع بلدان المنطقة، سيتم اعداد مجموعة من المؤشرات توفر للمخططين ولراسمي السياسات اداة نافعة لتقييم ورصد التقدم الذي تم انجازه في مجال تنمية المستوطنات البشرية، على ان يتم تحديث تلك المؤشرات دوريا.

# المحتويات

الصفحة

الفصـــل


أولا- معلومات اساسية ..... ٣

ثانيا- الاراضي ونمط الاستيطان ..... ٦

ثالثا- تخطيط التنمية العمرانية ..... ١٠

رابعا- الاسكان ..... ١٥

خامسا- الهياكل الاساسية ..... ٢١

سادسا- مواد البناء والتشييد ..... ٢٧

# قائمة الجداول

الصفحة

الجدول


١- توزيع عدد السكان حسب الفئات العمرية الرئيسية في الامارات العربية المتحدة في السنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ..... ٣

٢- عدد الاسر على حسب نوع المبنى في الامارات العربية المتحدة في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ..... ٥

٣- توزيع سكان الامارات على حسب الموقع في الامارات العربية المتحدة في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ..... ٧

٤- ترتيب المستوطنات الرئيسية على حسب عدد السكان في الامارات العربية المتحدة في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ..... ٨

٥- عدد المساكن في كل امارة في دولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٨٥ ..... ١٨

٦- مؤشرات اسكانية في الامارات العربية المتحدة، ١٩٧٥-١٩٨٣ ..... ١٩

٧- مؤشرات الخدمات الفنية في الامارات العربية المتحدة، ١٩٧٥-١٩٨٣ ٢٤

٨- تطور صناعة الاسمنت في الامارات العربية المتحدة في الاعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠ و ١٩٨٦ ..... ٢٩

٩- الطلب على قضبان التسليح في الامارات العربية المتحدة في الفترة ١٩٧٨-٢٠٠٠ ..... ٣٠

١٠- مؤشرات التشييد في الامارات العربية المتحدة في السنوات ١٩٧٥، و١٩٨٠ و ١٩٨٥ ..... ٣١

خارطة: الوحدات الادارية للامارات العربية المتحدة ١

## خارطـــة

### الوحدات الادارية للامارات العربية المتحدة

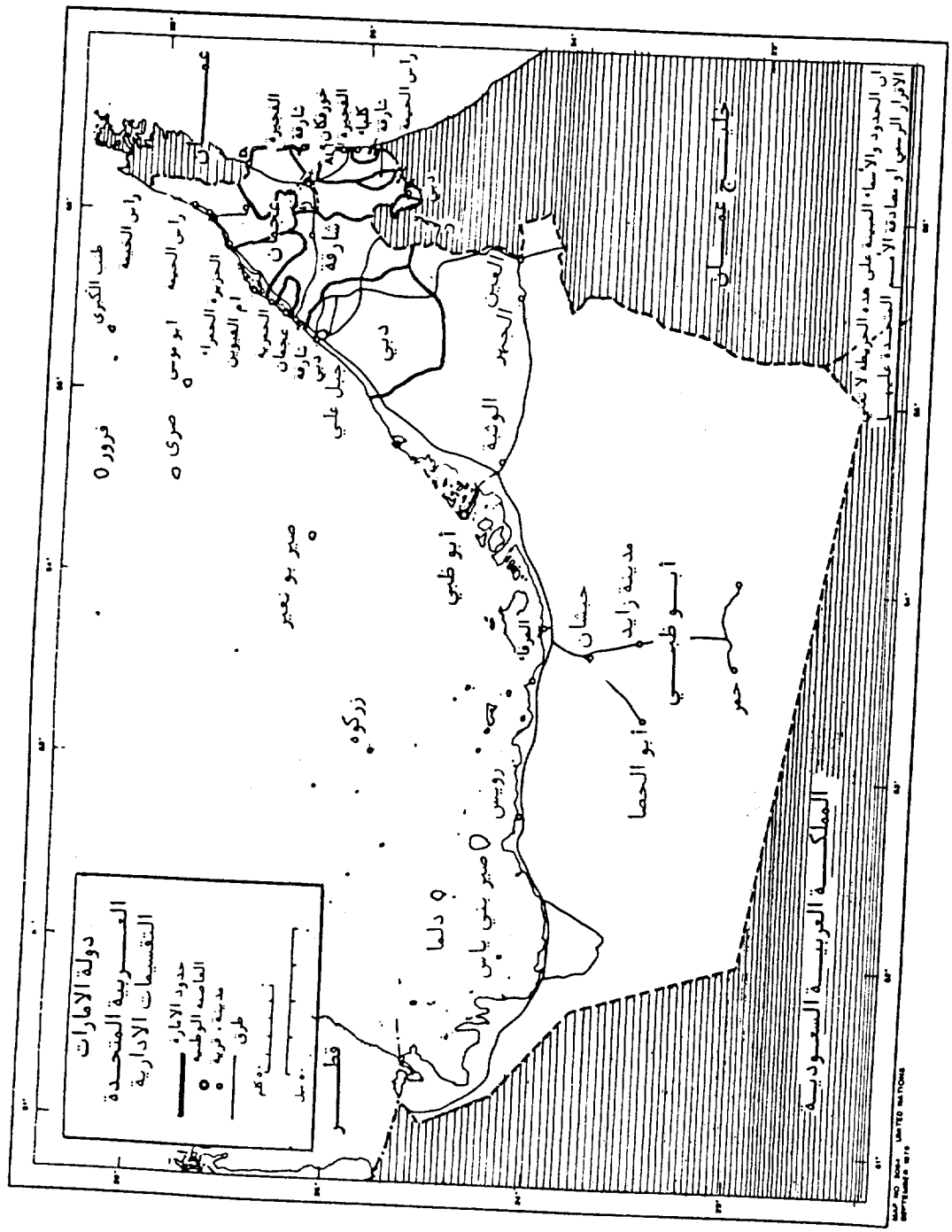

## أولا- معلومات اساسية

ان دولة الامارات العربية المتحدة هي اتحاد فيدرالي تشكل في عام ١٩٧١ من سبع امارات هي، أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وام القيوين ورأس الخيمة والفجيرة، وتقع على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية على الحدود مع قطر والمملكة العربية السعودية وعمان والخليج العربي وخليج عمان.

وتقع الامارات العربية المتحدة في منطقة يسودها المناخ الجاف شبه الاستوائي، ولكنها معرضة للآثار المناخية للخليج والمحيط الهندي، مما يجعل درجات الحرارة مرتفعة للغاية الى جانب ارتفاع نسبة الرطوبة ارتفاعا شديدا. وتصل درجة الحرارة المتوسطة في شهري تموز/يوليو وكانون الثاني/يناير الى ما يتراوح بين ٣٣ درجة مئوية و ١٨ درجة مئوية. ويتراوح الفرق الموسمي في درجة الحرارة بين ٣٥ درجة مئوية و ٤٠ درجة مئوية. كما ان الفرق بين درجات الحرارة نهارا وليلا كبير، وهو اكثر وضوحا في الصيف، ويتراوح المعدل السنوي لهطول الامطار ما بين ٨ سنتيمترات و ١٠ سنتيمترات. ويسقط ما نسبته ٩٤ في المائة من هذه الامطار في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر الى نيسان/ابريل، في حين يسقط ٥٠ في المائة في الفترة من كانون الاول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. ويقتصر وجود النباتات على بعض الشجيرات القصيرة خارج الواحات. وتستغل المياه الجوفية، وهي مورد المياه الرئيسي للامارات العربية المتحدة، عن طريق الآبار المفتوحة والفلجات(١).

والبلد ليس غنيا، بالتحديد، بالمعادن المستخدمة في الانشاءات، اذ ان الاحتياطيات من الحجر الجيري لا تزيد عن حوالي ٢٠٠ مليون طن، منها ١٧٠ مليون طن في رأس الخيمة والبقية في امارتي الشارقة وابو ظبي. ويوجد الرمل بصفة رئيسية في امارات دبي وابو ظبي ورأس الخيمة، ولكنه لا يصلح الا لانتاج انواع منخفضة الجودة من الطوب والخرسانة. ورغم وجود الرخام بكميات كبيرة ونوعيات متعددة، وبخاصة في عجمان، فانه يمكن تشكيله الا في شكل قطع صغيرة نتيجة لكثرة تكسره. كما توجد في الامارات الشمالية انواع مختلفة من الاحجار التي يمكن تقطيعها بأبعاد محددة، كالحجر الجيري وصخور الفابرو والغرانيت، وان كانت بكميات قليلة. ويوجد الجبس والصلصال بوفرة ولكنها منخفضة الجودة. ولذلك فان الموارد المعدنية للامارات العربية المتحدة لا تدعم انتاج مواد البناء فيها الا بقدر محدود.

---

(١) الفلجات هي الانفاق والقنوات التقليدية.

وتتكون الوحدات الادارية للبلد من سبع امارات (انظر الخريطة)، و ٦٨ حيا (مخفرا) منها ١٩ مخفرا في المناطق الحضرية و ٤٩ حيا في المناطق الريفية، و ٣٧٤ قرية و ٢٣٦ تابعا.

وقد أخذ عدد السكان يتجه نحو الزيادة بصورة حادة ابتداء من اوائل السبعينيات، اذ زاد ثلاثة اضعاف من ٠٠٠ ١٨٠ نسمة في عام ١٩٧١ الى ٠٠٠ ٥٦٠ نسمة في عام ١٩٧٥، ثم تضاعف خلال السنوات الخمس التالية فتجاوز المليون نسمة في عام ١٩٨٠، وهي سنة أحدث تعداد منشور للسكان[(١)]. وتفيد التقديرات والاسقاطات الصادرة عن وزارة التخطيط وعن الامم المتحدة بأن مجموع عدد السكان سيصل الى ١ر٣١ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ و ١ر٩٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ و ٢ر٧ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥. ويبين الجدول (١) تطور الزيادة في عدد السكان حسب الفئات العمرية الرئيسية.

الجدول ١- توزيع عدد السكان حسب الفئات العمرية الرئيسية في الامارات العربية المتحدة في السنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٤

| الفئة العمرية | مجموع السكان | | |
|---|---|---|---|
| | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ (أ) |
| صفر - ١٤ | ١٥٧ ٢٣٨ | ٢٩٧ ٩٣٣ | ٤٤١ ٦٠٠ |
| ١٥ - ٦٤ | ٣٨٨ ٨٤٢ | ٧٣١ ١٢٢ | ٨٥٢ ٤٠٠ |
| ٦٥ وأكثر | ١١ ٨٠٧ | ١٣ ٠٤٤ | ١٢ ٢٠٠ |
| المجموع | ٥٥٧ ٨٨٧ | ١ ٠٤٢ ٠٩٩ | ١ ٣٠٦ ٢٠٠ |

المصدر: (١) الادارة المركزية للاحصاء، وزارة التخطيط، التعداد العام للسكان ١٩٧٥، الامارات العربية المتحدة، الجزء الثالث.

(٢) التعداد العام للسكان ١٩٨٠، الامارات العربية المتحدة.

(٣) المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٨-١٩٨٣، العدد التاسع، ١٩٨٤، الامارات العربية المتحدة.

(أ) تقديرات وزارة التخطيط.

(١) لم تكن نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٥ قد نشرت وقت كتابة هذا التقرير (انظر الجدول ٥ للاطلاع على النتائج الاولية للاسر).

وفي عام ١٩٨٠ كان يعيش ٨١ في المائة من السكان و ٨٥ في المائة من الاسر في مستوطنات حضرية. وفي عام ١٩٧٥ كانت نسبة السكان الحضرية الى مجموع السكان ونسبة الاسر الحضرية الى مجموع الاسر ٨٤ في المائة، مما يبين ان عدد افراد الاسر الحضرية يتجه نحو الانخفاض (الجدول ٢).

وقد ازداد عدد السكان غير المواطنين من ٠٠٠ ٦٦ شخص يشكلون ٥ر٣٦ في المائة من مجموع عدد السكان في عام ١٩٦٨ الى ٠٠٠ ٣٩٠ شخص، اي ٥ر٦٩ في المائة من المجموع، في عام ١٩٧٥؛ ثم الى ٠٠٠ ٧١٤ شخص، أي ٥ر٦٨ في المائة من المجموع، في عام ١٩٨٠؛ ووصل الى ما يزيد قليلا عن المليون شخص، أي ٤ر٧٥ في المائة من المجموع، في عام ١٩٨٤ وذلك وفقا لتقديرات الاسكوا. وتفيد تقديرات المصدر نفسه ان عدد السكان غير المواطنين كان في عام ١٩٨٦ يشكل ٧٤ في المائة من مجموع السكان.

والامارات العربية المتحدة لها مصدر اقتصادي وحيد حيث ان ايراداتها تأتي تقريبا، بالكامل، من صادرات النفط والغاز.

وخلال العقد ١٩٧٥-١٩٨٥ كانت اكبر ثلاثة قطاعات من حيث النسبة المئوية لحصتها في العمالة في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ هي التشييد (٦ر٢٥ في المائة؛ ٣ر٣٠ في المائة)، والتجارة/المطاعم/الفنادق (٦ر١٧ في المائة؛ ٥ر١٥ في المائة)، والخدمات الحكومية (١ر١٥ في المائة؛ ٥ر١٥ في المائة).

الجدول ٢- عدد الاسر على حسب نوع المبنى، عادي/غير عادي، والموقع، حضري/ريفي، في الامارات العربية المتحدة في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠

| السنة | نوع المبنى | الاسرة | | |
|---|---|---|---|---|
| | | حضرية | ريفية | المجموع |
| ١٩٧٥ | عادي (أ) | ٦٩ ٦٢٥ | ٩ ٤٧٧ | ٧٩ ١٠٢ |
| | غير عادي (ب) | ١٣ ١٢٥ | ٦ ٥٩٢ | ١٩ ٧١٧ |
| | المجموع | ٨٢ ٧٥٠ | ١٦ ٠٦٩ | ٩٨ ٨١٩ |
| ١٩٨٠ | عادي (أ) | ١٣٨ ٩٨٢ | ٢٠ ٩٤٩ | ١٥٩ ٩٣١ |
| | غير عادي (ب) | ١٨ ٣٢٠ | ٦ ٠٨٠ | ٢٤ ٤٠٠ |
| | المجموع | ١٥٧ ٣٠٢ | ٢٧ ٠٢٩ | ١٨٤ ٣٣١ |

المصادر: (١) الادارة المركزية للاحصاء، وزارة التخطيط، التعداد العام لسكان الامارات العربية المتحدة ١٩٧٥، الجزء الثالث، ١٩٧٧.

(٢) الادارة المركزية للاحصاء، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية، العدد التاسع، الامارات العربية المتحدة، ١٩٨٤.

(أ) الاسر في الفيلات، والبيوت العربية، والبيوت الشعبية، والبيوت الشعبية التي بها اضافات، والشقق، والمساكن ذات الطابقين المبنية بالخرسانة، والصالات (أي الشبرات).

(ب) مساكن في المستقطنات والشبرات والخيام والكرفانات والعشش وغير ذلك من المنشآت المشابهة (بما فيها «غير المذكورة»).

## ثانيا- الأراضي ونمط الاستيطان

تعد الامارات العربية المتحدة بلدا يتسم بقدر كبير من التحضر حيث يعيش حوالي ٨٠ في المائة من سكانه في مستوطنات حضرية[١] ينتشر معظمها على طول الساحل. وتفيد تقديرات الاسكوا بأنه في عام ١٩٨٤ كان يعيش حوالي ٩٠ في المائة من السكان في مستوطنات قوامها ٠٠٠ ١٠ شخص أو أكثر، وحوالي ٨٨ في المائة في مستوطنات قوامها ٠٠٠ ٢٠ شخص أو اكثر.

وكانت أعلى نسب للتحضر في عام ١٩٨٠ في دبي (٤ر٩٥ في المائة)، وعجمان (٢ر٩٣ في المائة)، والشارقة (٤ر٨٥ في المائة)، في حين كانت أدنى نسبة في الفجيرة (٢ر٣٩ في المائة). بيد أن نسبة السكان الحضريين في الامارات العربية المتحدة، ككل، قد انخفضت انخفاضا كبيرا من ٨٤ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٨١ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم الى ٧٨ في المائة في عام ١٩٨٤. ويستثنى من هذا الاتجاه اربع امارات هي: الفجيرة والشارقة وعجمان ورأس الخيمة، اذ ان نسبة السكان الحضريين في الفجيرة، على سبيل المثال، قد اصبحت في عام ١٩٨٠ اكثر مما كانت عليه في عام ١٩٧٥ اذ زادت في الفترة بين العامين من ٥ر١٧ في المائة الى ٣٩ في المائة. وكان اكبر انخفاض في النسبة الحضرية خلال الفترة ذاتها في ابو ظبي، حيث انخفضت النسبة من ٨٤ في المائة الى ٥ر٧٦ في المائة (الجدول ٣).

وتعدّ دبي اكبر مدينة في الامارات العربية المتحدة، تليها ابو ظبي والشارقة والعين ورأس الخيمة. ورغم ان هذا الترتيب لم يتغير في عام ١٩٨٠ عما كان عليه في عام ١٩٧٥، فان التوزيع من حيث الترتيب والحجم كان اقرب ما يكون الى التوزيع النظري المثالي[٢] في عام ١٩٧٥، حيث كان عدد سكان اكبر مدينة ٤ر١ و ١ر٣ و ٥ر٣ اضعاف عدد سكان ثاني وثالث ورابع اكبر مدينة. واصبحت هذه النسب ١ر١ و ١ر٢ و ٦ر٢ في عام ١٩٨٠ (الجدول ٤).

---

(١) تعريف «التحضر» كما يستنتج من الاحصاءات الرسمية المنشورة بشأن هذا الموضوع هو ٠٠٠ ما يخص او ما يتعلق بالمدن الرئيسية التسع في البلاد (انظر الجدول ٤). ويخلص من ذلك الى الاحجام «المتوسطة» و «الدنيا» التالية لعدد السكان في المستوطنات الحضرية: ٠٠٠ ٥٢ نسمة/٩٠٠ ٢ نسمة (في عام ١٩٧٥) و ٦٠٠ ٩٣ نسمة/٧٠٠ ٩ نسمة (في عام ١٩٨٠). وقبل نهاية عام ١٩٨٤ وصل ادنى حجم للمستوطنات الحضرية الى مستوى يتراوح ما بين ٠٠٠ ١٠ نسمة و ٠٠٠ ٢٠ نسمة.

(٢) تتمثل قاعدة G. K. Zipf للترتيب والحجم، بصورتها العامة، في المعادلة: $r.p^q = k$؛ حيث «r» هي الترتيب و «p» عدد السكان في أية مدينة معينة لشبكة مغلقة من المدن، و «q» و «k» ثابتان محددان سلفا. فاذا حددت قيمة «q» بواحد صحيح وكانت «k» تمثل عدد سكان المدينة الاكثر ازدحاما بالسكان، فان القاعدة تعني ان «عدد سكان المدينة مضروبا في تربيعها يساوي عدد سكان اكبر مدينة». وحيث ان الافتراض الاساسي لقاعدة Zipf هو عدم وجود تداخل تخطيطي متعمد مع شبكة المدن فان مدى الابتعاد عن التوزيع المثالي قد يكون مؤشرا لفعالية تخطيط المستوطنات.

الجدول ٣- توزيع سكان الامارات على حسب الموقع، حضري/ريفي، في الامارات العربية المتحدة في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠

| الامارات | عام ١٩٧٥ | | | عام ١٩٨٠ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | حضر | ريف | المجموع | حضر | ريف | المجموع |
| ابو ظبي | ١٧٨ ٤٦٧ | ٣٣ ٣٤٥ | ٢١١ ٨١٢ | ٣٤٥ ٥٨٦ | ١٠٦ ٢٦٢ | ٤٥١ ٨٤٨ |
| دبـــي | ١٧٩ ٩٢٦ | ٣ ٢٦١ | ١٨٣ ١٨٧ | ٢٦٣ ٤٤٩ | ١٢ ٨٥٢ | ٢٧٦ ٣٠١ |
| الشارقة | ٦٤ ٠٦٨ | ١٤ ٧٢٢ | ٧٨ ٧٩٠ | ١٣٥ ٩٨٣ | ٢٣ ٣٣٤ | ١٥٩ ٣١٧ |
| عجمان | ١٤ ٣٥١ | ٢ ٣٣٩ | ١٦ ٦٩٠ | ٣٣ ٦٥١ | ٢ ٤٤٩ | ٣٦ ١٠٠ |
| ام القيوين | ٥ ٦٤٢ | ١ ٢٦٦ | ٦ ٩٠٨ | ٩ ٦٥٢ | ٢ ٧٧٤ | ١٢ ٤٢٦ |
| رأس الخيمة | ٢٢ ٩٢٤ | ٢٠ ٩٢١ | ٤٣ ٨٤٥ | ٤١ ٤٣٥ | ٣٢ ٤٨٣ | ٧٣ ٩١٨ |
| الفجيرة | ٢ ٩٠٩ | ١٣ ٧٤٦ | ١٦ ٦٥٥ | ١٢ ٦٥٩ | ١٩ ٥٣٠ | ٣٢ ١٨٩ |
| الامارات العربية المتحدة | ٤٦٨ ٢٨٧ | ٨٩ ٦٠٠ | ٥٥٧ ٨٨٧ | ٨٤٣ ٤١٥ | ١٩٩ ٦٨٤ | ١ ٠٤٣ ٠٩٩ |

المصادر: (١) الادارة المركزية للاحصاء، وزارة التخطيط، «التعداد العام للسكان ١٩٧٥» الجزء الثالث، الامارات العربية المتحدة، كانون الثاني/يناير ١٩٧٧.

(٢) الادارة المركزية للاحصاء، وزارة التخطيط، التعداد العام للسكان ١٩٨٠، الامارات العربية المتحـــدة.

## الجدول ٤- ترتيب المستوطنات الرئيسية، على حسب عدد السكان، في الامارات العربية المتحدة في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠

| الترتيب | عام ١٩٧٥ | | عام ١٩٨٠ | |
|---|---|---|---|---|
| | المدينة(الامارة) | عدد السكان | المدينة(الامارة) | عدد السكان |
| ١- | دبي (أ) | ١٧٩ ٩٢٦ | دبي | ٢٦٣ ٤٤٩ |
| ٢- | ابو ظبي | ١٢٧ ٧٦٣ | ابو ظبي | ٢٤٣ ٢٥٧ |
| ٣- | الشارقة | ٥٨ ٠٥٣ | الشارقة | ١٢٣ ٢١٤ (ب) |
| ٤- | العين (ابو ظبي) | ٥٠ ٧٠٤ | العين (ابو ظبي) | ١٠٢ ٣٢٩ |
| ٥- | راس الخيمة | ٢٢ ٩٢٤ | راس الخيمة | ٤١ ٤٢٥ |
| ٦- | عجمان | ١٤ ٣٥١ | عجمان | ٣٣ ٦٥١ |
| ٧- | خور فكان (الشارقة) | ٦ ٠١٥ | خور فكان (الشارقة) (ب) | ١٢ ٧٦٩ |
| ٨- | ام القيوين | ٥ ٦٤٢ | الفجيرة | ١٢ ٦٥٩ |
| ٩- | الفجيرة | ٢ ٩٠٩ | ام القيوين | ٩ ٦٥٢ |

المصادر: (١) الادارة المركزية للاحصاء، وزارة التخطيط، «التعداد العام للسكان، الامارات العربية المتحدة، ١٩٧٥»، الجزء الثالث، ١٩٧٧.

(٢) الادارة المركزية للاحصاء، وزارة التخطيط، «التعداد العام للسكان ١٩٨٠»، الامارات العربية المتحدة.

(٣) دائرة التخطيط، «الكتاب الاحصائي السنوي»، امارة ابو ظبي.

(أ) ذكر في التقرير الاول عن الخطة الانمائية الشاملة، الصادر في عام ١٩٨٦، ان اعداد السكان لعام ١٩٨٥ هي كما يلي: مدينة دبي: ٢٩٩ ٠٠٠ نسمة؛ جبل علي: ٤٠٠٠ نسمة، العوير: ٢٠٠٠ نسمة؛ الخوانيج: ١٥٠٠ نسمة؛ حتا: ١٠٠٠ نسمة والأسيلي: ١٠٠٠ نسمة؛ وسكان امارة دبي: ٣١٠ ٣٠٠ نسمة في عام ١٩٨٥.

(ب) الرقمان تقديريان بتطبيق النسبة لعام ١٩٧٥ على مجموع سكان المدينتين.

وتقع جميع المستوطنات الحضرية الرئيسية في الامارات العربية المتحدة على الساحل، باستثناء مدينة العين. كما ان المستوطنات الريفية تقع بوجه خاص اما على الساحل او داخل الاشرطة الساحلية (انظر الخريطة). واهم العوامل التي تحدد هذه المواقع في نمط الاستيطان هذا هو سهولة الوصول الى البحر والى مصادر المياه العذبة. اما مدينة العين، وهي المستوطنة الداخلية الكبيرة الوحيدة فتقع في واحة كانت آبارها قبل حوالي خمس عشرة سنة تقريبا تحتوي على المياه الكافية لتزويد ابو ظبي بالمياه المنقولة بالأنابيب عبر الصحراء. وترتبط المدينة حاليا بالشبكة الوطنية المزودة بصفة رئيسية بالمياه المحلاّة (انظر الخريطة).

وفي عام ١٩٨٠ كانت المناطق الحضرية تشمل ما يقدر بحوالي ٣١٠ ٠٠٠ هكتار[١]، وهي لا تغطي سوى مساحة ضئيلة تشكل ٠ر٤ في المائة من المساحة الكلية للبلد. وفي العام نفسه، كانت المساحة الزراعية المستغلة فعليا، والتي يقع ٣٠ في المائة منها في امارة دبي، تغطي ٥٠٠ ٢٣ هكتار، أي ٠ر٣ في المائة من المساحة الكلية. وقدرت المساحة الكلية الصالحة للزراعة، أي المساحة الزراعية المحتملة بحوالي ٠٠٠ ٣٥ هكتار (٠ر٤٥ في المائة) في العام نفسه.

وكانت الكثافة السكانية العامة في البلد ٢ر٧ شخص في الكيلومتر المربع في عام ١٩٧٥ و ٤ر١٢ شخص في الكيلومتر المربع في عام ١٩٨٠. وتعد ابو ظبي الامارة الوحيدة التي تقل كثافتها السكانية عن المتوسط الذي كان ٢ر٣ شخص في الكيلومتر المربع في عام ١٩٧٥ و ٦ر٧ شخص في الكيلومتر المربع في عام ١٩٨٠. وكانت الكثافة السكانية العامة لبقية الامارات في عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠، على الترتيب، بعدد الاشخاص في الكيلومتر المربع هي عجمان: ٤ر٦٤ و ٤ر١٣٩؛ ودبي: ٢ر٤٧ و ١ر٧١، والشارقة: ٤ ر٣٠ و ٥ر٦١؛ ورأس الخيمة: ٢٦ و ٩ر٤٣؛ والفجيرة: ٣ر١٤ و ٦ر٢٧؛ وأم القيوين ٩ر٨ و ١٦.

وتقدر الكثافة السكانية الحضرية المتوسطة في مدن البلد الرئيسية بحوالي ٢٧ شخصا للهكتار الواحد (٢٧٠٠ شخص للكيلومتر المربع)، أي بنسبة ٨ر٣٦ هكتار من الاراضي الحضرية لكل الف من سكان الحضر (في عام ١٩٨٠).

وفي ابو ظبي، تعود ملكية جميع الاراضي غير المستغلة الى الامير الذي يقوم بتخصيص المزارع فقط للمواطنين الذين يقدمون طلبات للحصول على حيازات، ولا يمكن لمواطن الامارات العربية المتحدة ان يبيع مزرعته او يستبدلها بأخرى بدون موافقة الامير. ولا يسمح للأجانب بامتلاك العقارات بل يمكنهم استئجار الاراضي من المواطنين لمدة اقصاها ثماني سنوات. وتتبع الشارقة سياسات اقل تقييدا تتيح للأجانب شراء الممتلكات في تلك الامارة.

---

(١) ١٠٠ هكتار = كيلومتر مربع واحد.

## ثالثا- تخطيط التنمية العمرانية

يرجع التاريخ المعروف لاستيطان الامارات العربية المتحدة الى عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد تقريبا على الشريط الساحلي والى عام ٥٠٠٠ قبل الميلاد تقريبا حول مدينة العين. وقد ظهرت المستوطنات الكبيرة الاولى في القرن السادس عشر في شكل قلاع بناها البرتغاليون على المواقع الساحلية، وكانت المستوطنات اللاحقة عبارة عن قرى لصيد الاسماك واللؤلؤ. وظهرت المستوطنات الداخلية الوحيدة في واحتي العين وليوا (انظر الخريطة). وظل صيد اللؤلؤ يكتسب اهمية حيوية بالنسبة للبقاء الاقتصادي للدول (الامارات) المتصالحة حتى أوائل القرن العشرين عندما استحدث اليابانيون اللؤلؤ المستنبت.

وينص الدستور المؤقت للاتحاد، الذي وضع في عام ١٩٧١، على تشييد عاصمة جديدة هي مدينة الكرامة التي تقرر انشاؤها على الحدود بين دبي وابو ظبي. ورغم ان مدينة الكرامة لم تشيد فان ذلك القرار لا يزال نافذا وتعتبر مدينة ابو ظبي العاصمة المؤقتة.

وثمة نمط هام من انماط المرحلة اللاحقة للنمو الحضري في الامارات العربية المتحدة يتمثل في ظهور المراكز الحضرية الساحلية الرئيسية بصورة تدريجية، وخاصة في الامارات الشمالية من خلال مرافق النقل البري المحسّنة بدرجة كبيرة، فمعظم الامارات لها مرافق رئيسية للموانىء والمطارات ووظائف حضرية منافسة. كما ان الانتقال اليومي بين المدن الساحلية الرئيسية آخذ في الازدياد وتشجع عليه شتى المزايا التي تتيحها مختلف المدن من عمل ومسكن. فالزمن المتوسط للسفر البري بين دبي وابو ظبي قد قل بمقدار السبعة اضعاف من ١٨ ساعة الى ساعتين ونصف الساعة خلال فترة خمس عشرة سنة.

ورغم انه لا يوجد حتى الآن أي تخطيط عمراني محدد على «الصعيد الوطني» فان التخطيط العمراني على «الصعيد الحضري» يجري الاضطلاع به بصورة شاملة. وكانت اقدم خطة للتنمية العمرانية في الامارات العربية المتحدة هي «تخطيط مدينة دبي» التي صممها جون د. هاريس في عام ١٩٦٥ والتي تشمل تصميمات للمناطق السكنية والتجارية والتسويقية والصناعية وشبكة للطرق الرئيسية والشوارع في المدينة. وقد قام المخطط ذاته بتنقيح هذه الخطة في عام ١٩٧١.

وفي عام ١٩٧٧، طلب الى وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ان تعد اطارا لخطة انمائية شاملة لامارة دبي تم على اساسها البدء في اول مشروع للتخطيط الانمائي الشامل في عام ١٩٨٥ تحت اشراف ادارة التعاون التقني من اجل التنمية التابعة للامم المتحدة.

وسيجري في اطار المشروع اعداد خطط للتنمية العمرانية لامارة دبي، وللمنطقة الحضرية، وللمدينة، وللمراكز الحضرية والريفية، وللمناطق التجارية المركزية، وللمدينة القديمة، وكذلك دراسات خاصة عن القضايا والمعوقات المتعلقة بالبيئة والتخطيط والبناء والاسكان. وتشكل هذه الخطة نموذجا للمشاريع المشابهة التي بدأ العمل فيها بالنسبة لأبو ظبي والفجيرة والشارقة والتي من المحتمل ان يتم الاضطلاع بها ايضا في المستقبل بالنسبة للامارات الاخرى. وقد ابرز هذا التطور الحاجة الى وضع «استراتيجية مكانية وطنية». وهذه الاستراتيجية موجودة حاليا في شكل فكرة مشروع في مسودة البرنامج القطري الرابع للامارات العربية المتحدة الذي يضطلع به برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٨٧-١٩٩١).

وتستند الخطط الرئيسية الموجودة لمعظم المدن الرئيسية الى مخططات شبكية للشوارع. وتتضمن هذه المخططات انشاء مستديرات (دوارات) عند التقاطعات الأكثر أهمية وتقسيمات محددة للأراضي الحضرية للاستخدامات السكنية والتجارية والصناعية وغير ذلك من الاستخدامات، مع وضع قيود فيما يتعلق بالارتفاع. وقد دفعت المخاوف البيئية المدن الأكبر الى اقامة مشاريع التنمية الصناعية خارج المناطق الحضرية.

وتتولى وزارة التخطيط مسؤولية اعداد الخطط المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، بالتنسيق مع غيرها من الوزارات والادارات الاتحادية في جميع الامارات، وتقديمها الى المجلس الأعلى لإقرارها.

اما الوزارات الاتحادية الاخرى التي تعمل بنشاط في مجال تخطيط التنمية العمرانية فهي وزارات المالية والصناعة، والصحة، والتعليم والشباب، والعمل والشؤون الاجتماعية، والعدل، والشؤون الاسلامية والأوقاف، والأشغال العامة والاسكان، والكهرباء والماء، والمواصلات.

ويرجع تاريخ المؤسسات الانمائية على نطاق البلد في الامارات العربية المتحدة الى الوقت الذي انشىء فيه مكتب تنمية الدول المتصالحة، في عام ١٩٦٥، قبل قيام الاتحاد. وقد اضطلع هذا المكتب بمشاريع هامة للهياكل الاساسية في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات والزراعة. وفي الوقت نفسه، انشئت مؤسسة انمائية للتخطيط الطويل الأجل.

وعلى مستوى الامارات، تقوم الادارات بالمهام الوزارية الاتحادية، ويتولى مكتب الامير مسؤولية ادارتها. وتتألف الادارات الحكومية الرئيسية للامارات التي تضطلع بأنشطة التنمية العمرانية، كما هو الحال في دبي على سبيل المثال، من ادارات الكهرباء، والماء، والاراضي، والصحة والخدمات الطبية، والموانىء والجمارك، والطيران. وفي ابو ظبي، توجد ادارة مستقلة للتخطيط. وتولي الادارات الحكومية، وخاصة في الامارات الأكثر ثراء، قدرا أكبر من الاهتمام لتنمية المناطق الريفية وادارتها.

والبلديات هي الوكالات المسؤولة عن تخطيط التنمية العمرانية في المناطق الحضرية في الامارات العربية المتحدة وفي اقاليمها. ففي دبي مثلا تمثل الهيئة الادارية الرئيسية في المجلس البلدي الذي يتألف من اعضاء يعينهم الأمير. وهذا المجلس له وظائف استشارية واخرى اشرافية كما يتمتع بسلطة ابرام العقود واستلاك الاراضي. ويضم المجلس سبع لجان هي: لجنة الاغراض العامة، واللجنة المالية، ولجنة التخطيط، ولجنة الايجارات، ولجنة حركة المرور، ولجنة الصحة العامة، ولجنة التعويض. وتتولى لجنة الاغراض العامة واللجنة المالية البت في مقترحات اللجان الخمس الاخرى والموافقة عليها.

ويقترح في خطة اعادة تنظيم وزارة الاشغال العامة والاسكان اقامة وكالة جديدة للتخطيط العمراني تتولى المسؤولية الشاملة لرسم السياسات وتخطيط الهيكل العمراني (انظر ايضا الجزء المعنون رابعا: الاسكان).

ويصون الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة حرمة الممتلكات الخاصة. فلا يجوز مصادرة العقارات الا عندما تملي المصلحة العامة ذلك، وذلك بعد دفع تعويض عادل.

وفي امارة دبي، ادخلت نظم تسجيل المملتكات في عام ١٩٦٠ عندما أخذت قيمة العقارات تزداد بسرعة. فقد انشئت ادارة الاراضي بدبي لحل المنازعات المتعلقة بالاراضي وتسجيلها وتحديد قيمتها في حالة مصادرتها.

ويتم التحكم، اساسا، في التنمية العمرانية من خلال نظم تقسيم المدن في الخطط الرئيسية ولوائح البناء.

ويرجع تاريخ لوائح البناء المستخدمة حالية في دبي الى عام ١٩٧٠، غير انها تحتوي، في شكلها الراهن، على كثير من القواعد التكميلية التي ادخلت في وقت لاحق بموجب تعميمات ومراسيم خاصة. كذلك تصدر تعميمات خاصة لتنظيم نواحي القصور المتعلقة بالمباني في مناطق التوسع العمراني الجديدة وبارتفاعاتها وبنسب الاراضي المقامة عليها، وما الى ذلك. وتتكون المناطق الرئيسية في المدن في الخطة الرئيسية الحالية لمدينة دبي من ما يلي: المناطق السكنية (بما فيها المدارس والمتاجر)؛ والمناطق التجارية (بما فيها الوحدات السكنية في الطوابق العلوية)؛ ومناطق المباني التعليمية والترفيهية والعامة؛ ومناطق الصناعات الخفيفة والمستودعات؛ ومناطق الصناعات الثقيلة. ويسمح باقامة عدد محدود من المساكن في كل هذه الفئات.

وتقع مسؤولية اصدار تراخيص المباني على عاتق قسم مراقبة المباني التابع لبلدية دبي. ويتولى هذا القسم تقديم الخدمات اللازمة للاسكان العام ولأعمال التشييد التي يتولاها القطاع الخاص وذلك لضمان الالتزام بالمعايير وتوفير الخدمات.

والاجراءات الخاصة بالحصول على الاراضي ودفع التعويضات، وكذلك بحق المالك في ادخال التحسينات، تتباين حسب وضع الملكية. فصاحب الممتلكات الخاصة يمكنه تحسين ارضه (وفقا لنظم تحديد المناطق) او تأجيرها او بيعها دون قيد، ويحصل على تعويض عن الارض والمباني المقامة عليها في حالة الاستيلاء على الارض؛ في حين يمكن لصاحب الممتلكات الممنوحة ان يحسّن ارضه فقط، ولا يمكنه ان يؤجرها او يبيعها، وفي حالة الاستيلاء عليها لا يعوض عن المسكن الا اذا كان قد دفع ثمنه.

اما حماية البيئة البحرية فتنظمها اتفاقية الكويت للتعاون بشأن حماية البيئة البحرية التى اعتمدتها جميع بلدان الخليج في عام ١٩٧٨. وتقوم اللجنة العليا للبيئة للامارات العربية المتحدة المكونة من اعضاء من جميع الوزارات الاتحادية والتي يرأسها الوزير الاتحادي للصحة بالاشراف على تنفيذ اتفاقية الكويت.

وفي دبي، تقوم «وحدة مكافحة التلوث البيئي»، التي انشئت مؤخرا، في اطار ادارة الصحة العامة بالامارة، بمراقبة نوعية الهواء والماء والتلوث الصناعي. وتشترك مختلف اقسام البلدية ايضا في حماية البيئة كل في مجال مسؤولياته.

وتقع مسؤولية تخطيط التنمية الصناعية العمرانية على عاتق هيئات مختلفة على مختلف المستويات الحكومية، كوزارة المالية والصناعة، والغرف التجارية والصناعية في الامارات، والمصرف الصناعي للامارات (الذي انشىء في عام ١٩٨٣)، وحكومات الامارات وبلدياتها.

وتتمثل الخصائص الرئيسية للسياسة الصناعية في تشجيع الصناعات التي تستخدم المواد الخام المتوفرة محليا، مثل صناعات النفط والغاز والاسمنت، والصناعات التي تنتج من اصل السوق الدولية، كذلك تجد مشاركة القطاع الخاص التشجيع، ويمثل اطلاق حرية اختيار مواقع الصناعات حافزا بالنسبة للقطاع الخاص في ابو ظبي. ومع ذلك فقد انشئت ثلاث مناطق صناعية ضخمة على مواقع ساحلية هي: منطقة الرويس في امارة ابو ظبي، وتقع على مسافة ٢٦٠ كيلومترا غربي مدينة ابو ظبي؛ ومنطقة التجارة الحرة بجبل علي في امارة دبي، وتقع على مسافة ٣٦ كيلومترا جنوب غربي مدينة دبي؛ وتنمية منطقة الصجعة الواقعة بالقرب من مدينة الشارقة.

وتقوم ا دارة البحرية والمرافق التابعة لوزارة الاشغال العامة والاسكان بتنفيذ تخطيط النقل على الصعيد الوطني كنشاط مشترك بين المدن لتخطيط الطرق الرئيسية وتشييدها. ويدخل تخطيط النقل الحضري في اطار نشاط التخطيط الانمائي الشامل، ولذا تضطلع به البلديات.

والحفاظ على القيم المكانية والمعمارية والتاريخية له اعتبار كبير في التخطيط العمراني للمناطق الحضرية. وقد كان التغير الحضري سريعا الى درجة انه

لم تعد توجد سوى مبان قليلة يزيد عمرها عن عشر سنوات او خمس عشرة سنة. ففي مدينة ابو ظبي تجري المحافظة على القلعة القديمة (ويطلق عليها الان اسم «دار المحفوظات» التي شيدت عام ١٧٩٣ قرب المصدر الوحيد للمياه العذبة في جزيرة ابو ظبي والمقابر الصخرية المستديرة في حدائق حيلي والتي يبلغ عمرها عشرة قرون، وهي مناطق سياحية. كما شيدت مساجد حديثة، كالمسجد الكبير (ويسع ما يتراوح ما بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ من المصلين) في ابو ظبي في مواقع المساجد العتيقة.

وتعتبر السياحة الآن مصدرا غير مستغل يحتل المكان الثاني بعد النفط من حيث الامكانات التي يتيحها للاقتصاد، وهي تشكل بالفعل مكونا من مكونات التخطيط العمراني. وتنظر الغرفة التجارية والصناعية في ابو ظبي، في جملة امور، في امكانية جعل السياحة مصدرا من مصادر الايرادات. وتتألف المصادر السياحية الرئيسية في الامارات العربية المتحدة من الصحراء والبحر و «التجربة العربية» المتمثلة في مختلف اوجه الثقافة العربية.

## رابعا- الاسكـــــان

تتولى وزارة الاشغال العامة والاسكان المسؤولية المباشرة للسياســـات الاتحادية العامة للاسكان. وقد تم توحيد وزارة الاشغال العامة ووزارة الاسكان في وزارة واحدة في عام ١٩٧٧ واصبحت وزارة الاسكان تسمى «ادارة الاسكـــان» بالوزارة الجديدة للأشغال العامة والاسكان. وتضطلع الوزارة حاليا بعملية لاعـادة التنظيم.

ويتضمن الهيكل الحالي لوزارة الاشغال العامة والاسكان وظيفتين فنيتين هما الاسكان والمرافق (أي الاشغال العامة). وتتولى ادارة الاسكان مهمة الاسكان العـام لمواطني الامارات العربية المتحدة فقط. وتتلخص مهامها الرئيسية في تلقي طلبـات المواطنين وتقييمها، واعداد التصميمات والمشاريع اللازمة لتلبية الطلب، وطـرح المناقصات الخاصة بهذه المشاريع والاشراف على تنفيذها.

وتركز وزارة الاشغال العامة والاسكان جهودها على الامارات الشمالية الاكثر فقرا. اذ ان ميزانية بلدية دبي وحدها أكبر من ميزانية وزارة الأشغال العامـــة والاسكان.

والخطة الحالية لإعادة التنظيم، التي أعدت في عام ١٩٨٤ عن طريق خدمـــات استشارية مقدمة من الأمم المتحدة، تقترح انشاء ثلاث وكالات لرسم السياســـات على المستوى الوزاري هي: وكالة التخطيط العمراني التابعة لمجلس الـــوزراء؛ واللجنة القومية للاسكان؛ ولجنة المشاريع.

ووكالة التخطيط العمراني المقترح انشاؤها كوحدة استشارية مستقلة رفيعـــة المستوى والمسؤولة عن التخطيط القومي لاستخدام الأراضي وعن الهيكـــل العمراني، ستتولى أيضا اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوزيع المكاني لمشاريع الاسكـان العام على نطاق البلد. وتتضمن المقترحات أيضا إقامة وحدة مختصة باسكان غيـــر المواطنين في إطار قسم التخطيط العمراني والدراسات الاسكانية مما سيجعـــل القضايا المتعلقة بسياسات إسكان الأجانب من المسائل التي تبحث على الصعيـــد الرسمي إذا نفذ الاقتراح. وسيكلّف هذا القسم أيضا بمهمة وضع سياسات شاملـــة للمستوطنات البشرية والاسكان بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتخطيط العمرانـــي المقترح انشاؤها.

وكانت أبرز سمات سوق الاسكان في الامارات العربية المتحدة تتمثل فـــي التقلبات الشديدة للطلب والعرض فيما يتعلق بالوحدات السكنية، مما أدى الـــى حدوث تذبذب مناظرة في أسعار العقارات ومستويات الايجارات. فقد بلغـــت الايجارات ذروتها في الفترة ١٩٧٦/١٩٧٥ ثم في الفترة ١٩٨١/١٩٨٠. كما انخفـــض ايجار الشقة التي تتألف من ثلاث غرف من ٩٠ ٠٠٠ درهم (٢٤ ٥٠٠ دولار) فـــي

السنة في عام ١٩٨١ الى ما يتراوح ما بين ٠٠٠ ٣٠ درهم و ٠٠٠ ٤٠ درهم (ما يتراوح بين ٨١٧٠ دولار و ١٠٩٠٠ دولار) في السنة في عام ١٩٨٤.

ويختلف سلوك سوق الاسكان اختلافا كبيرا من إمارة لأخرى. فسوق أبوظبي، الذي يميل ملاك الأراضي فيه الى الابقاء على الايجارات في مستويات عالية بشكل مصطنع، أقل استجابة لميزان العرض والطلب من الأسواق الأخرى. أما مدن الامارات الشمالية فإن السياسات العقارية فيها هي، بوجه عام سياسات مؤاتية بقدر أكبر. وبالاضافة الى قرب هذه الامارات من دبي، فإنها، وخاصة الشارقة وعجمان، تشكل أمكنة لقضاء الليل قبل مواصلة السفر الى دبي.

ونتيجة لانخفاض عائدات النفط انخفاضا شديدا بعد الأزمة الدولية لأسعار النفط في أوائل الثمانينيات إضطر الكثير من العمال الأجانب الى مغادرة الامارات العربية المتحدة مما أدى الى حدوث انخفاض حاد في الطلب على السكن. وفي عام ١٩٨٢ أوقفت الحكومة تخصيص الأموال الاتحادية لمشاريع الاسكان العام الجديدة. بل ان الامارات الغنية قد تأثرت بذلك.

وكانت الاتجاهات الرئيسية للسياسة الاسكانية التي تمت صياغتها بعد إعلان الاتحاد في عام ١٩٧١ بقليل تتمثل في ما يلي:

١- استقرار البدو الرحل في أكثر الموائل ملاءمة لهم عن طريق توفير السكن المريح؛

٢- توفير السكن لجميع مواطني الامارات العربية المتحدة مع إعطاء الأولوية للفئات ذات الدخل المنخفض؛

٣- كفالة ان العبء المالي الواقع على كاهل المواطن لا يتجاوز قدرته على الدفع؛

٤- توفير المأوى لجميع المقيمين، المواطنين وغير المواطنين على حد سواء؛

٥- ضمان اتساق التنفيذ مع أحكام دستور الامارات العربية المتحدة.

وهناك سياستان للاسكان في الامارات العربية المتحدة، احداهما للمواطنين والأخرى لغير المواطنين. ويتصل جزء من السياسة الأولى باستقرار البدو الرحل، مع تفضيل بقائهم بعيدا عن المدن، ولكن على مشارف المناطق الحضرية، وفي إطار برنامج للتكيف التدريجي يتم بموجبه منح قطعة أرض ومسكن قابل للتوسع، بالمجان. كما نص تعديل أدخل عام ١٩٧٦ على إمكانية اجراء إضافات مجانية الى المباني الرئيسية أو تقديم مساعدة نقدية اذا رغب الملاك في أن تشيّد لهم هذه المباني. أما المبدأ الرئيسي الآخر للسياسة الاسكانية لمواطني الامارات العربية المتحدة فيتمثل في «منح قطعة أرض» إذا كانت الأسرة فقيرة، وكذلك منح «حوافز نقدية» لتشييد المسكن على القطعة ذاتها. وتبلغ مساحة قطعة الأرض الممنوحة ٣٥٠ مترا مربعا على الأقل. وبموجب هذه السياسة المتعلقة بمواطني الامارات العربية المتحدة منح ما يتراوح بين ٥٠ في المائة و ٥٥ في المائة من الأسر الوطنية أراض

ومساكن مجانية، ومنح ١٢٫٥ في المائة مساعدة لاجراء إضافات، و ٦ في المائة أراض مجانية ومساعدة نقدية، و ٧ في المائة أراض فقط، وذلك حتى نهاية عام ١٩٨٥.

وتنفذ السياسة الاسكانية المتعلقة بغير المواطنين من خلال توفير السكن الايجاري والسكن عن طريق الشركات بصورة غير مباشرة. ويسمح لبعض المواطنين ببناء مساكن للايجار على أراض ممنوحة لهم، ويشترك المانحون والحكومة والمصارف التجارية في تمويل التشييد. وقد يأخذ هذا الترتيب شكل مشروع ايجاري تجاري سكني مختلط إذا كان صاحب المشروع شركة محلية وليس مواطنا. وتقوم الحكومة أيضا بتأجير الأراضي الى الشركات الخاصة لاسكان الموظفين. وتتراوح تكلفة المسكن القابل للتوسيع والذي يمنح مجانا الى المواطن ما بين ٠٠٠ ٨٥ درهم (٢٣٠٠ دولار) وحوالي ٠٠٠ ٢٣٥ درهم (٠٠٠ ٦٤ دولار).

والسلطات العامة المشتركة مباشرة في تمويل الاسكان هي وزارة الأشغال العامة والاسكان، والبلديات، وإدارة الخدمات الاجتماعية في أبوظبي، والمصرف المركزي، ومؤسسة الاتصالات (سابقا، أميرتل، شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية المحتكرة). ولم تنجح المحاولة التي جرت في أوائل الثمانينيات لانشاء مصرف عقاري. كما أن إقامة «مؤسسة تمويل الاسكان للفئات ذات الدخل المنخفض» موجودة كفكرة مشروع في البرنامج القطري الرابع للامارات العربية المتحدة (١٩٨٧-١٩٩١) الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

وعلى الرغم من الضغط المالي الذي حدث في عام ١٩٨٣ فإن إمارات أبوظبي ودبي والشارقة لا تزال تقدم مدفوعات في شكل منح مخفضة تصل قيمتها الى ٠٠٠ ٢٠٠ درهم (٠٠٥ ٥٤ دولار) على أساس فردي، أي أن الأسرة تقوم ببناء مسكنها ولا تسدد سوى المبلغ الذي يزيد عن قيمة المنحة. وقد بدأ هذا النظام التمويلي في عام ١٩٨٤. وتقصر الشارقة هذا النظام على الأسر الحديثة التكوين وأسر الموظفين العسكريين.

وتقوم إدارة الضمان الاجتماعي في أبوظبي ببناء وتمويل الوحدات التجارية/السكنية المختلطة. كما يقوم كل من المصرف المركزي ومؤسسة «الاتصالات» بإدارة نظام للقروض بفترة سداد قدرها عشر سنوات لموظفيها المستحقين. أما القروض والسلفيات المقدمة من المصرف المركزي مقابل رهن العقارات، وهي مصدر غير مباشر لتمويل الاسكان، فقد انخفضت بنسبة ١٤ في المائة في الفترة من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٣.

وتشير النتائج الأولى للتعداد العام للسكان لعام ١٩٨٥ الى أن مجموع الوحدات السكنية في الامارات العربية المتحدة كان ٠٠٠ ٣٦٨ وحدة تقريبا، وكان ٨٦ في المائة منها مسكونا، و ١٣٫٥ في المائة شاغرا، و ٠٫٧ في المائة مخصصا للمؤسسات. وترتبط أنصبة الامارات الأكبر حجما في مجموع عدد المساكن ارتباطا

وثيقا بأنصبتها في عدد السكان، ومن جهة أخرى، فإن نسبة الوحدات السكنية والمساكن الشاغرة في الامارات الأصغر حجما أعلى من نسبة عدد السكان (الجدول ٥).

وقد زاد الحجم المتوسط للأسرة من ٥ر٢٤ في عام ١٩٧٥ الى ٥ر٦٥ في عام ١٩٨٠. وحجم الأسرة الحضرية (٥ر٣٦) فإنه كان يقل في العام نفسه عن حجم الأسرة الريفية (٧ر٤) (الجدول ٦).

وفي الأسرة المتوسطة يعيش ٣ر٢ شخص في الغرفة الواحدة (عام ١٩٧٥). وهذا المؤشر أعلى كثيرا في المناطق الريفية (٣ر٧) مما هو في المناطق الحضرية (٢ر١) (الجدول ٦).

وقد زاد الحجم المتوسط للوحدة السكنية الشعبية العامة من حوالي ١٢٠ مترا مربعا الى ما يقارب ١٦٠ مترا مربعا في الفترة من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٨٣. كما زادت المساحة الطابقية للفرد في الوحدات السكنية الشعبية العامة من ١ر٢١ متر مربع الى ٢ر٢٨ متر مربع خلال فترة السنتين ذاتها (الجدول ٦). والعدد المتوسط للغرف الصالحة للسكن أعلى ما يكون في الفيلات (٣ر٤) وأدنى ما يكون في الشبرات (١ر٩) (عام ١٩٧٥). ويبلغ العدد المتوسط للغرف الصالحة للسكن في المنزل الخاص المتوسط ٥ر٢ غرفة.

الجدول ٥- عدد المساكن في كل إمارة في دولة الامارات العربية المتحدة، عام ١٩٨٥

| الامارة | عدد الوحدات السكنية | | | |
|---|---|---|---|---|
| | مسكونة(أ) | شاغرة(أ) | مؤسسية(ب) | المجموع |
| أبوظبي | ٩٦ ٠٨٥ | ١٢ ١٥٧ | ١ ١٢٩ | ١٠٩ ٣٧١ |
| دبي | ٦٢ ٥٧٢ | ٧ ٠٨٧ | ٣٠٠ | ٦٩ ٩٥٩ |
| الشارقة | ٣٥ ٨٧٩ | ٦ ٣٠٢ | ١٨٣ | ٤٢ ٣٦٣ |
| عجمان | ٩ ٤٤٠ | ١ ٤٧١ | ١٨ | ١٠ ٩٢٩ |
| أم القيوين | ٣ ٤٩٣ | ١ ٠٧٦ | ١٧ | ٤ ٥٨٥ |
| رأس الخيمة | ١٨ ٤٥٠ | ٥ ٢٠٠ | ٧٠ | ٢٣ ٧٢٠ |
| الفجيرة | ١٣ ١٠٥ | ٢ ٦٤٣ | ٤٥ | ١٥ ٧٩٣ |
| المجموع للامارات العربية المتحدة | ٢٣٠ ٠٢٣ | ٣٥ ٩٣٦ | ١ ٧٦١ | ٢٦٧ ٧٢٠ |

المصدر: وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٨٥، النتائج الأولية. بإذن من وزارة الأشغال العامة والاسكان.

(أ) باستثناء المساكن المؤسسية.

(ب) تشمل الوحدات السكنية (الغرف، الحجرات الصغيرة، الأجنحة، وغير ذلك) في منشآت مؤسسية كالفنادق والمستشفيات والسجون، وغير ذلك.

وكان عدد المساكن الشعبية التي قامت وزارة الأشغال العامة والاسكان ببنائها في الأعوام ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ هو ٥٣٢ و ٣٣٧ و ١٤٢ على الترتيب. وانخفضت المساحة الطابقية الكلية لهذه الوحدات بمقدار الثلثين تقريبا خلال الفترة نفسها.

الجدول ٦- مؤشرات اسكانية في الامارات العربية المتحدة، ١٩٧٥-١٩٨٣

| المؤشر | السنة | القيمة | وحدة القياس |
|---|---|---|---|
| ١- حجم الأسرة: | | | |
| (أ) حجم الأسرة المتوسط | ١٩٧٥ | ٥ر٢٤ | شخص في الغرفة الصالحة للسكن |
| (ب) حجم الأسرة المتوسط: | ١٩٨٠ | ٥ر٦٥ | = = = = |
| حضرية | ١٩٨٠ | ٥ر٣٦ | = = = = |
| ريفية | ١٩٨٠ | ٧ر٣٩ | = = = = |
| ٢- التكدس: عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة الصالحة للسكن | | | |
| (أ) الأسر الخاصة (المتوسط) | ١٩٧٥ | ٣ر٢ | شخص في الغرفة الصالحة للسكن |
| - حضرية | ١٩٧٥ | ٣ر١ | = = = = |
| - ريفية | ١٩٧٥ | ٣ر٧ | = = = = |
| (ب) الأسر الجماعية (المتوسط) | ١٩٧٥ | ٤ر٠ | = = = = |
| - حضرية | ١٩٧٥ | ٤ر١ | = = = = |
| - ريفية | ١٩٧٥ | ٣ر٧ | = = = = |
| ٣- حجم الوحدة السكنية: الغرف الصالحة للسكن في الوحدة السكنية الخاصة العادية(أ): | | | |
| (أ) المتوسط (تقديري) | ١٩٧٥ | ٣ر٥٣ | الغرف الصالحة للسكن في كل وحدة سكنية |
| (ب) حسب نوع المباني: | | | |
| ١- فيلا | ١٩٧٥ | ٤ر٣٤ | = = = = |
| ٢- بيت عربي | ١٩٧٥ | ٣ر٢٨ | = = = = |
| ٣- بيت شعبي | ١٩٧٥ | ٣ر٤٣ | = = = = |
| ٤- شقة | ١٩٧٥ | ٣ر٠٧ | = = = = |
| ٥- جزء من انواع المباني السابقة | ١٩٧٥ | ١ر٣١ | = = = = |
| ٦- صالة (شبرة) | ١٩٧٥ | ١ر٩١ | = = = = |

الجدول ٦- (تابـــع)

| المؤشـــــر | السنة | القيمـــة | وحـدة القيـاس |
|---|---|---|---|
| ٤- حجم الوحدة السكنية: | | | |
| المساحة الطابقية المتوسطة | ١٩٨١ | ١١٩ر٣٠ | متر مربع للوحدة السكنية |
| لكل وحدة سكنية | ١٩٨٢ | ١٥٥ر٨٨ | متر مربع للوحدة السكنية |
| (الوحدات السكنية الشعبية | | | |
| (العامة) | ١٩٨٣ | ١٥٩ر٤٩ | متر مربع للوحدة السكنية |
| ٥- معيار الحيز السكني: | | | |
| متوسط المساحة الطابقية | ١٩٨١ | ٣١ر١٢ | متر مربع للفرد |
| للفرد (الوحدات السكنية | ١٩٨٢ | ٢٧ر٥٩ | متر مربع للفرد |
| الشعبية العامة) | ١٩٨٣ | ٢٨ر٢٣ | متر مربع للفرد |

المصدر: تقديرات للاسكوا استنادا الى مصادر وطنية.

(أ) المساكن العادية هي المساكن التي ينشر عدد غرفها في التعـــدادات القومية العامة، كالفيلات والبيوت العربية والبيوت الشعبية والشقق والصـــالات (أي الشبرات).

## خامسا- الهياكل الأساسية

تتولى وزارة الكهرباء والماء مسؤولية توفير المياه ووضع سياسة للطاقة، كما تتولى وزارة الأشغال العامة والاسكان مسؤولية الصرف الصحي والمرافق الصحية. وفي عام ١٩٨١، أنشئت مؤسسة اتحادية جديدة هي السلطة العامة لموارد المياه لرصد وتسجيل مناسيب المياه الجوفية. وفي الامارات الشمالية الخمس تتولى وزارة الكهرباء والماء المسؤولية الرئيسية لمراقبة الامدادات من المياه والطاقة، رغم أن معظم الامارات الأخرى لها إدارات للماء و/أو الكهرباء.

وقد أدى الافراط في ضخ المياه الجوفية نتيجة لانعدام التنسيق الاداري، وخاصة بالنسبة لاستخدام الماء في الزراعة، التي يشكل ما تستهلكه من مياه أكثر من ٧٠ في المائة من الكمية الكلية، الى حدوث تدهور في نوعية المياه وكميتها. وبالتالي أصبح من الضروري زيادة الاعتماد على مياه البحر المحلاّة. وفيما يلي المقترحات الرئيسية المقدمة لحل مشكلة النقص في المياه:

١- استخدام تكنولوجيا أقل تكلفة لتحلية المياه؛

٢- تركيب شبكة اتحادية لتوفير المياه؛

٣- استيراد المياه.

ويستهلك في أبوظبي أكبر نسبة من المياه المحلاّة (٦٠ في المائة) وتوجد شبكات لنقل الماء بالأنابيب في جميع المدن. وفي عام ١٩٨٠ تم ربط ما يزيد على ٨٠ في المائة من جميع المباني في البلد (٨٥ في المائة في المناطق الحضرية و ٦٥٫٥ في المائة في المناطق الريفية) بشبكة المياه المنقولة بالأنابيب، بما يلبي ٨٨ في المائة من احتياجات سكان الحضر و ٥٠ في المائة من احتياجات سكان الريف [الجدول ٧ (١)].

ولأن التكنولوجيا المطبقة حاليا في تحلية المياه (عملية الوميض المتعددة المراحل) تستخدم الحرارة العادمة الخارجة من محطات الطاقة فإن إقامة مجمعات الطاقة والمياه على المواقع الساحلية أصبحت أمرا تقليديا. بيد أن التكنولوجيا الجديدة المتمثلة في عملية التقطير بالتناضح العكسي تبشر بزوال الحاجة الى ذلك وتتيح توفير الماء المنخفض التكاليف في فترة وجيزة للمناطق النائية عن طريق معالجة المياه الجوفية المسوس. وترد في [الجدول ٧(١)] مؤشرات مختارة تتعلق بالمياه في الامارات العربية المتحدة.

تواجه الامارات العربية المتحدة مشاكل تتمثل في وجود طاقة كهربائية مولّدة زائدة. وهذا يرجع أساسا الى استكمال الكثير من المشاريع قبل الموعد المتوقع. وثمة مشكلة أخرى هي التوزيع غير المتساوي للقدرة على انتاج الكهرباء فيما بين الامارات. وقد أقترح انشاء شبكة موحدة للطاقة في الامارات العربية

المتحدة لحل مشكلة التوزيع. ويجري النظر أيضا في إقامة شبكة للطاقة على نطاق منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتشمل مصادر الطاقة الممكنة البديلة للنفط التي يجري النظر فيها لتوليد الطاقة الغاز الطبيعي والطاقة النووية والطاقة الشمسية. وقد تزايد الأمل من هذه الناحية باكتشاف حقل غاز الصجعة في الشارقة. بل أن أصغر محطات الطاقة النووية تبدو أكبر من اللازم بالنسبة للامارات الشمالية، كما أنه بالنسبة الى استخدام الطاقة الشمسية على نطاق أوسع لم تحقق بعد طفرات في مجال الكهرباء الضوئية تجعل هذا الاستخدام مجديا من الناحية الاقتصادية.

وقد تم ربط ٩٠ في المائة من المباني في الامارات العربية المتحدة بشبكات الكهرباء في عام ١٩٨٠، وهو ما يمثل تحسنا بنسبة ١٠ في المائة مما كان عليه الحال في عام ١٩٧٥. وكانت نفس النسبة ٩٤ في المائة في المناطق الحضرية و ٧٨ في المائة في المناطق الريفية (عام ١٩٨٠) [الجدول ٧(٣)].

وقد ارتفع الانفاق الانمائي في قطاع الماء والطاقة بمقدار ٤ر٦ مرة في الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٣ ليصل الى ٥٤١ر٤ مليون درهم (١٤٧ر٥ مليون دولار) أي ما يشكل ثلث الميزانية الانمائية الكلية (للاطلاع على المؤشرات الأخرى، أنظر [الجدول ٧(٣)].

ويرتبط ٣١ في المائة من المباني الحضرية ١٥ في المائة من المباني الريفية و ٢٧ في المائة من جميع المباني بشبكات الصرف العامة (عام ١٩٨٠). وتبلغ نسبة السكان الذين يخدمهم نوع أو آخر من المرافق الصحية ٩٣ في المائة في المناطق الحضرية و ٣٢ في المائة فقط في المناطق الريفية. وفي أكبر المدن حجما يتمتع حوالي ٦٠ في المائة من السكان بخدمة شبكة الصرف الصحي. ويشكل الانفاق الانمائي على الصرف الصحي في أبوظبي حوالي ربع الانفاق الانمائي الكلي للامارة (١٩٨٠-١٩٨٣)، وهي نسبة كبيرة للغاية بالمقارنة بنسبة الانفاق في دبي [الجدول ٧(٣)].

وتوجد في الامارات العربية المتحدة شبكة ممتازة للطرق طولها ٧٣٢ كيلومترا. هذه الشبكة تربط بين المراكز السكانية والصناعية والبلدان المجاورة. ويجري النظر في تشييد خط حديدي ساحلي يربط الكويت بالظهران والدوحة ودبي والشارقة ومسقط.

ويوجد ثلاثة عشر ميناء بحريا في البلد. ويقع اثنان فقط من هذه الموانىء على ساحل خليج عمان [خورفكان (الشارقة) والفجيرة]، أما الموانىء البحرية الواقعة على ساحل الخليج فهي ميناء زايد (أبوظبي) وجبل علي (دبي) وميناء راشد (دبي) وميناء خالد (الشارقة).

وسيكون هناك سبعة مطارات عاملة في الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٨. وهذه المطارات هي: مطارا أبوظبي القديم والجديد، ومطارات دبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة والعين (وهي لم تعمل بعد). وجميع الموانىء البحرية والمطارات تعمل بأقل من طاقتها كثيرا. ومطار دبي هو المطار الوحيد الذي يعمل بكامل طاقته نظرا لسياسة المجال الجوي المفتوح التي تتبعها إمارة دبي.

ويتم تشغيل الاتصالات السلكية واللاسلكية في الامارات العربية المتحدة بواسطة سلطة اتحادية واحدة هي مؤسسة «الاتصالات» (أميرتل سابقا) التي أنشئت في عام ١٩٧٦. وفي عام ١٩٨٤ كان لشبكة المؤسسة هذه ٨٦ سنترالا بها ٢٢٨ ٠٠٠ خط تخدم ١٨٨ ٠٠٠ مشترك و ٧٠٠٠ خط من خطوط التلكس. وتتمتع الامارات العربية المتحدة بواحدة من أعلى نسب عدد الهواتف الى عدد السكان في العالم العربي.

وقد توصلت دراسة حديثة مشتركة بين وزارة الأشغال العامة والاسكان، من ناحية، والأمم المتحدة من ناحية أخرى، الى جدوى انشاء شبكة للحافلات بين المدن على نطاق الدولة؛ فالخدمة المتكررة الوحيدة الموجودة للحافلات بين المدن هي الخط الذي يعمل حاليا بين أبوظبي والعين. وقد زاد عدد السيارات (بما في ذلك سيارات الأجرة) بمعدل متوسط قدره ٢٢ في المائة في السنة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٣ ١٩٨٠ وبمعدل قدره ٤ في المائة في السنة في الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٣ [الجدول ٧(٤)].

والجامعة الوحيدة في البلد هي الجامعة الوطنية للامارات العربية المتحدة في العين التي أنشئت في عام ١٩٧٧. وفي عام ١٩٨٦ بلغ مجموع طلاب هذه الجامعة ٥٧٠٠ طالب. ويجري بناء مبان جديدة للجامعة على موقع مساحته ٢٠ كيلومترا مربعا لاستيعاب حوالي ١٦ ٠٠٠ من الطلاب بحلول عام ٢٠٠٠. وسيتم التركيز على البرامج الدراسية الخاصة بإدارة الموانىء البحرية والمطارات، والمحاسبة، والهندسة الميكانيكية والمدنية، والادارة. وفي عام ١٩٨٦ لم يكن يوجد في البلد سوى أربع كليات للتعليم الفني العالي.

وقد أوصى تقرير (عام ١٩٨٥) قدم مؤخرا الى وزارة الصحة بعدم بناء مستشفيات جديدة حتى عام ١٩٩٠ على الأقل، وبانشاء إدارة مركزية للمستشفيات. ونتيجة لارتفاع المستويات التي تنشدها الوزارة فإن تكلفة تهيئة سرير واحد للمستشفى في الامارات العربية المتحدة قد يصل الى ٢٥٠ ٠٠٠ دولار، أي ضعف مستوى التكلفة السائد في البلدان العربية الأخرى. ومن المحتمل أن يصبح التركيز في التخطيط الصحي على الطب الوقائي. وفي عام ١٩٨٣ كان يوجد ٢٫٦ سرير لكل ألف من السكان وطبيب واحد لكل ٨٣٠ مواطنا.

الجدول ٧- مؤشرات الخدمات الفنية في الامارات العربية المتحدة في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣

| المؤشـــر | السنة | القيمة | وحدة القيـاس |
|---|---|---|---|
| ١- المـاء | | | |
| (أ) المباني الموصلة بشبكات المياه كنسبة مئوية من جميع المباني: | | | |
| - الامارات العربية المتحدة | ١٩٧٥ | ٧٤ر٢٨ | ٪ |
| | ١٩٨٠ | ٨٠ر٢٢ | ٪ |
| - المناطق الحضرية | ١٩٨٠ | ٨٥ر٢٦ | ٪ |
| - المناطق الريفيـة | ١٩٨٠ | ٦٥ر٥٠ | ٪ |
| (ب) السكان المستفيدون بالمياه الصالحة للشرب كنسبة مئوية من مجموع السكان: | | | |
| - الامارت العربية المتحدة | ١٩٨٠ | ٨٠ر٧٢ | ٪ |
| - المناطق الحضرية | ١٩٨٠ | ٨٨ر٠٠ | ٪ |
| - المناطق الريفيـة | ١٩٨٠ | ٥٠ر٠٠ | ٪ |
| (ج) انتاج الميـاه | ١٩٧٥ | ١٩٩ | لتر للفرد في اليوم |
| | ١٩٨٠ | ٤٦٨ | لتر للفرد في اليوم |
| (د) استهلاك الميـاه | ١٩٧٥ | ١٦٩ | لتر للفرد في اليوم |
| | ١٩٨٠ | ٢٥٠ | لتر للفرد في اليوم |
| | ١٩٨٣ | ٣٩٠ | لتر للفرد في اليوم |
| (هـ) المخصصات الفعلية لوزارة الكهرباء والمياه في الميزانية الاتحادية كنسبة مئوية من الميزانية الفعلية الكلية | ١٩٧٥ | ١١ر٢٥ | ٪ |
| | ١٩٨٠ | ٢ر٦٨ | ٪ |
| | ١٩٨٣ | ٣ر٢١ | ٪ |
| ٢- المجاري/الصـرف | | | |
| (أ) المباني الموصلة بشبكة الصرف: | | | |
| - الامارات العربية المتحدة | ١٩٨٠ | ٢٦ر٩٧ | ٪ |
| - المناطق الحضرية | ١٩٨٠ | ٣٠ر٩٧ | ٪ |
| - المناطق الريفيـة | ١٩٨٠ | ١٥ر٢٨ | ٪ |

الجدول ٧- (تابـــع)

| المؤشـــــر | السنة | القيمة | وحـدة القيـــاس |
|---|---|---|---|
| (ب) السكان المستفيدون من خدمات شبكة المجاري (مدن أبوظبي ودبـــي والشارقة والعين فقـط) | ١٩٨٣ | ٦٠ | ٪ |
| (ج) السكان الذين يتسنى لهم الاستفادة من خدمـــات المرافق الصحية(أ) | أوائل | | |
| - الامارات العربية المتحدة | الثمانينات | ٨٠ | ٪ |
| - المناطق الحضرية | = | ٩٣ | ٪ |
| - المناطق الريفيـة | = | ٢٢ | ٪ |
| (د) الانفاق الانمائي على المجاري كنسبة مئوية من الانفاق الانمائـي الحكومي للامارات | | | |
| - إمارة أبوظبي | ١٩٨٠ | ٣٦ر٧٥ | ٪ |
| | ١٩٨٣ | ٣٤ر٩٧ | ٪ |
| - إمارة دبـــي | ١٩٨٠ | ٨ر١٦ | ٪ |
| | ١٩٨٣ | ٣ر٢٤ | ٪ |
| ٣- الكهربـــاء | | | |
| (أ) الطاقة المركبة للفرد | ١٩٧٥ | ٠ر٨٦(ب) | كيلوواط للفرد |
| | ١٩٨٠ | ٢ر١٥ | كيلوواط للفرد |
| | ١٩٨٣ | ٣ر٠١ | كيلوواط للفرد |
| (ب) الطاقة المولّدة للفرد | ١٩٧٥ | ٢ ٤٥٠ | كيلوواط للفرد |
| | ١٩٨٠ | ٦ ٠٤٠ | كيلوواط للفرد |
| | ١٩٨٣ | ٨ ٢٨٠ | كيلوواط للفرد |
| (ج) المباني الموصلة بشبكة الكهرباء | | | |
| - الامارات العربية المتحدة | ١٩٧٥ | ٨٠ر٢١ | ٪ |
| | ١٩٨٠ | ٩٠ر٠٦ | ٪ |
| - المناطق الحضرية | ١٩٨٠ | ٩٤ر٢٥ | ٪ |
| - المناطق الريفيـة | ١٩٨٠ | ٧٧ر٨٠ | ٪ |

الجدول ٧- (تابـــع)

| المؤشـــــر | السنة | القيمـة | وحـدة القيـــاس |
|---|---|---|---|
| ٤- النقـــل | | | |
| (أ) المركبات (الخاصة والعامة) | | | |
| - سيارات(أ) | ١٩٧٥ | ٥٧ر٧٣ | سيارة لكل ألف فرد |
| | ١٩٨٠ | ١٢٥ر٧٤ | = = = = |
| | ١٩٨٣ | ١٤٠ر١١ | = = = = |
| - حافـلات | ١٩٧٦ | ٠ر٤٤ | حافلة لكل ألف فرد |
| | ١٩٨٠ | ٣ر٣٦ | = = = = |
| | ١٩٨٣ | ٣ر٣٣ | = = = = |
| - مركبات نقل البضائع | ١٩٧٦ | ١٤ر٠٧ | مركبة لكل ألف فرد |
| | ١٩٨٠ | ٣٩ر٦٧ | = = = = |
| | ١٩٨٣ | ٣٥ر٤١ | = = = = |
| - الشاحنات الثقيلة | ١٩٧٦ | ٠ر٦٥ | شاحنة لكل ألف فرد |
| | ١٩٨٠ | ٣ر٣٠ | = = = = |
| | ١٩٨٣ | ٣ر٤٩ | = = = = |
| (ب) المخصصات الفعلية لوزارة المواصلات في الميزانية الاتحادية كنسبة مئوية من الميزانية الفعلية الكلية | ١٩٧٥ | ٣ر٣٤ | ٪ |
| | ١٩٨٠ | ١ر٧٦ | ٪ |
| | ١٩٨٣ | ١ر٤٨ | ٪ |

المصدر: حسابات الاسكوا استنادا الى بيانات من مصادر وطنية ودولية.

(أ) تشمل المرافق الصحية الحفر، والمراحيض بالسيفون، وخزانات التحليـــل، والمراحيض العامة، وغير ذلك.

(ب) لا تشمل محطات الطاقة في خورفكان وكلبا بإمارة الشارقة.

## سادسا- مواد البناء والتشييد

تشمل صناعة مواد البناء في الامارات العربية المتحدة (عام ١٩٨٥)، بصفة رئيسية، عشرة مصانع للاسمنت، وخمسة معامل لدلفنة الحديد والصلب، ومعملا رئيسيا لصهر الألمنيوم (دبي: شركة دبي للألمنيوم التي تم انشاؤها في عام ١٩٧٥)، وأكثر من خمسين مصنعا آخر من مختلف مصانع مواد البناء.

والواردات من مواد البناء الخام أو المصنّعة التي تشمل أنواعا كثيرة، تتعدى صادراتها بدرجة كبيرة. ففي عام ١٩٨٣ تم استيراد ما قيمته ٨ر٤٣٦ مليار دولار من مواد البناء التي كانت تتراوح بين أخشاب في شكل مربعات ومعدات السباكة والتدفئة والإنارة وذلك مقابل صادرات من مواد البناء قيمتها ٤٦٩ مليون دولار. وكانت حصة منتجات الألمنيوم ٦٧ في المائة وحصة الجبس والاسمنت ١٩ر٤ في المائة من مجموع الصادرات في السنة نفسها.

وفيما يلي بيان شركات الاسمنت العشر والامارات الموجودة بها وسنوات انشائها: الاتحاد (رأس الخيمة، عام ١٩٧٢)، العين (أبوظبي، عام ١٩٧٦)، الوطني (دبي، عام ١٩٧٨)، جبل علي (دبي، عام ١٩٧٨)، الخليج (رأس الخيمة، عام ١٩٨١)، الشارقة (عام ١٩٨٢)، الفجيرة (عام ١٩٨٢)، عجمان (عام ١٩٨٤)، الاسمنت الأبيض (رأس الخيمة، عام ١٩٨٥)، الاسبستوس (أم القيوين، عام ١٩٨٦، تحت التشييد).

ونتيجة للتخفيض المستمر في مشاريع التشييد بسبب الهبوط الحاد في عائدات النفط، بالاضافة الى المنافسة غير المتسقة فيما بين الامارات من أجل انشاء مصانع اسمنت خاصة بكل إمارة، حدثت مشاكل تتمثل في وجود طاقة زائدة والانتاج بكميات تزيد عن الحاجة وانخفاض نسبة الاستفادة من الطاقة المتاحة. وفي عام ١٩٨٦ كانت النسبة المتوسطة بين الناتج والطاقة المتاحة، ٥٢ في المائة تقريبا، وقدر الانتاج بحوالي ٨ر٤ مليون طن في السنة، كما قدرت الطاقة الانتاجية الكلية بحوالي ٣ر٩ مليون طنا في السنة. وحتى بمعدل الانتاج هذا فإن انتاج الاسمنت يساوي ٧ر٢ مرة حجم الاستهلاك (٨ر١ ملايين طن في السنة) (الجدول ٨). ونتيجة لذلك أخذ سعر الاسمنت في الانخفاض بشكل حاد منذ عام ١٩٨٣. فكانت تكلفة الكيس القياسي للاسمنت (٥٠ كيلوغرام) تبلغ حوالي ٢٠ درهما (٥ر٥ دولار) في عام ١٩٨١، غير أنها انخفضت الى خمسة دراهم فقط (٤ر١ دولار) في عام ١٩٨٦. ففي شهرين فقط، من أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ الى أول شباط/فبراير ١٩٨٦، انخفض سعر الاسمنت بمعدل ٨ في المائة و ٥ر١١ في المائة على التوالي. وترد في الجدول ٨ مؤشرات مختارة لصناعة الاسمنت.

وتشمل مواد البناء الرئيسية من الحديد والصلب المنتجة في الامارات العربية المتحدة قضبان التسليح. والمصانع الرئيسية الخمسة للحديد والصلب

العاملة في البلد هي: الأهلي (دبي، عام ١٩٧٦)، الشرق الأوسط (الشارقة)، شطف أناند (الشارقة)، مسبك الخردة برأس الخيمة (عام ١٩٧٦)، مسبك الخردة بأبوظبي (عام ١٩٧٧). ونظرا لعدم وجود خام حديد في الامارات العربية المتحدة فإن المصانع تعمل بمواد مستوردة. ففي عام ١٩٨٣ استورد البلد ما قيمته ٤٢٣ر٢ مليون دولار من مختلف منتجات الحديد والصلب مقابل ما قيمته ١ر٦٤ مليون دولار من الصادرات.

وقد زاد نصيب الفرد في استهلاك الحديد والصلب من ٣٨٧ كيلوغرام في عام ١٩٧٨ الى ٥٥٧ كيلوغرام في عام ١٩٨٠. وتشير التقديرات الى أن هذا النصيب سيستمر في الزيادة بمعدل منخفض في المستقبل ليصل الى ٦٩٤ كيلوغرام للفرد في عام ١٩٨٥ و ٩٧٠ كيلوغرام للفرد في عام ٢٠٠٠ (الجدول ٩).

واتسم تكوين رأس المال الثابت الاجمالي، وهو مؤشر غير مباشر من مؤشرات النشاط الكلي للتشييد في جميع القطاعات الاقتصادية[1]، بأنه كان أكثر استقرارا من الناتج المحلي الاجمالي في العقد ١٩٧٥-١٩٨٥. وقد أخذ تكوين رأس المال الثابت الاجمالي يزداد بانتظام حتى عام ١٩٧٨ حيث بلغ ٤٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، وهو أعلى مستوى وصل اليه خلال ذلك العقد، وظل عند هذا المستوى الذي تراوح بين ٣٠ مليار درهم (٨ر٢ مليار دولار) و ٣٢ مليار درهم (٨ر٧ مليار دولار) حتى عام ١٩٨٣ عندما بدأ في الانخفاض نتيجة للهبوط الحاد في عائدات النفط وما نتج عنه من ضغط على الاستثمارات. وقد انخفض تكوين رأس المال الثابت الاجمالي بمعدل ٨ في المائة من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٤ وبمعدل ١٦ في المائة في السنة التالية وبذلك يكون قد انخفض الى ٤ر٣٤ مليار درهم (٦ر٦٥ مليار دولار) في عام ١٩٨٥.

ووصلت حصة الحكومة الاتحادية في تكوين رأس المال الثابت الاجمالي الى ذروتها بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٨٢، وهي أيضا السنة التي وصل فيها انتعاش نشاط التشييد الى ذروته.

وكان نصيب قطاع التشييد نفسه في مجموع تكوين رأس المال الثابت الاجمالي ٤ر٣ في المائة في عام ١٩٧٥ و ٤ر٢ في المائة فقط في عام ١٩٨٥. وإذا

---

(١) يتألف تكوين رأس المال الثابت الاجمالي من الاستثمارات الثابتة لجميع القطاعات في أعمال التشييد (السكنية وغير السكنية وغيرها من الأعمال)، وتحسين الأراضي، والسلع الانتاجية المعمرة (آليات ومعدات النقل وخلافه) والثروة الحيوانية. ومن الممكن أن تشكل أعمال التشييد نسبة مئوية عالية للغاية من مجموع تكوين رأس المال الثابت الاجمالي، وبخاصة في البلدان الغنية السريعة النمو كالامارات العربية المتحدة. ولذلك فإن تكوين رأس المال الثابت الاجمالي يمكن أن يكون مؤشرا توكيليا للاستثمار في التشييد.

أخذت سنة ١٩٨٠ كسنة الأساس (بحيث يكون الرقم الارشادي لتكوين رأس المال الثابت الاجمالي لقطاع التشييد فيها يساوي ١٠٠) فإن هذا الرقم قد وصل الى أقصى قيمة له وهي ١٥١ في عام ١٩٨٣، ولكنه انخفض الى ٨٢٫٨ في عام ١٩٨٥. أما قطاعات التعدين والمحاجر، والصناعة، والنقل والمواصلات فقد كان نصيبها في تكوين رأس المال الثابت الاجمالي في عام ١٩٨٥ هو ٦٧٫٨ في المائة.

وبلغت حصة إمارة أبوظبي في مجموع تكوين رأس المال الثابت الاجمالي للبلد في عام ١٩٨٥ حوالي الثلثين، تليها دبي بنسبة ١٧ في المائة، ثم الشارقة بنسبة ١٤ في المائة.

وظل نصيب قطاع التشييد في العمالة أكبر نصيب خلال العقد ١٩٧٥-١٩٨٥. وكان يعمل في هذا القطاع ما يزيد عن ربع مجموع العمالة في البلد في الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠. ومنذ عام ١٩٨٠ أخذت حصة قطاع التشييد في العمالة تنخفض بانتظام. ففي عام ١٩٨٥ كان يعمل في هذا القطاع خمس مجموع القوى العاملة في الامارات العربية المتحدة.

الجدول ٨- تطور صناعة الاسمنت في الامارات العربية المتحدة في الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٦: العمالة، والطاقة، والانتاج، والاستهلاك

| المؤشر | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٦ |
|---|---|---|---|
| - عدد مصانع الاسمنت | ١ | ٤ | ١٠ (f) |
| - عدد العمال (شخص) | ٨١ | ٩٣٩ | ٣ ٠٠٣ |
| - الطاقة الانتاجية (بآلاف الأطنان في السنة) | -- | ٢ ٢٦٠ | ٤ ٨٨٠ (f) |
| - الكلنكر | ٢٥٠ | ٤ ٦٣٠ | ٣ ٣٠٠ |
| - الاسمنت | | | |
| - انتاج الاسمنت (بآلاف الأطنان في السنة) | ٥٠ | ٢ ٣٠١ | ٤ ٨١٤ |
| - استهلاك الاسمنت: | | | |
| - الاستهلاك الكلي (بآلاف الأطنان في السنة) | ٩٥٤ | ١ ٦٤٠ | ١ ٨٠٠ |
| - استهلاك الفرد (بالكيلوغرام) | ١ ٧١٠ | ١ ٥٧٤ | ١ ٣٨٠ (ب) |

المصدر: تجميع و/أو تقديرات للاسكوا.

(f) هذا العدد يشمل مصنع شركة اسمنت الاسبستوس الذي كان تحت التشييد في عام ١٩٨٦ في أم القيوين (الطاقة الانتاجية من الكلنكر ٥٠٠ ٠٠٠ طن في السنة).

(ب) الكمية محسوبة بالاستناد الى تقدير وزارة التخطيط لعدد السكان في عام ١٩٨٦ وهو ١ ٣٠٤ ٧٠٠ نسمة.

الجدول ٩- الطلب على قضبان التسليح في الامارات العربية المتحدة في الفترة ١٩٧٨ - ٢٠٠٠ (بالآف الأطنان في السنة)

| السنة | الطلب (بآلاف الأطنان في السنة) |
|---|---|
| ١٩٧٨ | ٣٦٠ |
| ١٩٨٠ | ٥٨٠ |
| ١٩٨٥ | ٩٠٧ |
| ١٩٩٠ | ١ ٢٣٠ |
| ١٩٩٥ | ١ ٥٦٠ |
| ٢٠٠٠ | ١ ٨٨٠ |

المصادر: - ESCWA/UNIDO Joint Division, Iron and Steel Industry in the ESCWA Region, (E/ESCWA/ID/87/6) 1987;

- Iron and Steel International, August 1984.

وشركات التشييد في الامارات العربية المتحدة مملوكة ملكية خاصة ولو أنه من الممكن أن يكون جميع العاملين فيها، أو غالبيتهم، من الأجانب. وكان يوجد ما مجموعه ٩٨٥ مقاولا من مقاولي البناء والتشييد في الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٥، وكان يعمل ٨٧٤ منهم في المناطق الحضرية. ويورد الجدول ١٠ مؤشرات مختارة لقطاع التشييد.

ويوجد في الامارات العربية المتحدة مواصفات ملزمة قانونيا بالنسبة لمعظم مواد البناء المستخدمة في التشييد، كالرمل والزلط والاسمنت وخلطات الخرسانة والطوب ومكعبات البناء والأجزاء المعدنية وحديد الانشاءات ومواد الطلاء، وكذلك الأبواب والنوافذ المصنوعة من الألومنيوم. وهذه المواصفات مأخوذة من مقاييس المنظمة الدولية للتوحيد القياسي والمعهد البريطاني للمواصفات القياسية والمعهد الوطني الأمريكي للمواصفات القياسية.

وقد أخذت لوائح البناء ومدونات الممارسة الخاصة بشركات البناء من نصوص بريطانية وأمريكية وهندية. كما أن جميع أنشطة البناء تحكمها النظم التي تفرضها البلديات، ووزارة الأشغال العامة والاسكان، وإدارات الأشغال العامة التابعة لحكومات الامارات.

وفي رد على مسح استبياني من الاسكوا (١٩٨٧/١٩٨٦)، أكدت كل من إدارة التوحيد القياسي والأرصاد الجوية بوزارة المالية والصناعة، والسلطة الاتحادية المختصة بلوائح البناء ومدونات ممارسة التشييد، على ضرورة اجراء المزيد من البحوث على مواد العزل الحراري في المباني وعلى أثر مقاومة الأملاح في مواد البناء.

الجدول ١٠- مؤشرات التشييد في الامارات العربية المتحدة في السنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ (بالأسعار الجارية)(*)

| المؤشـــرات | | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|
| ١- الناتج المحلي الاجمالي | مليون درهم | ٤٣٠٨ | ٩٨٣٤ | ٨٨٨٢ |
| لقطاع التشييد | مليون دولار | ١٠٧٨ | ٢٦٧٩ | ٢٤٢٠ |
| ٢- الناتج المحلي الاجمالي لقطاع التشييد كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الاجمالي(f) | مليون درهم | ١٠ر٨٢ | ٨ر٧١ | ٨ر٨٤ |
| ٣- مجموع تكوين رأس المال | مليون درهم | ١٢٠٥٩ | ٣٠١٥٥ | ٢٤٣٧٠ |
| الثابت الاجمالي | مليون دولار | ٣٠١٧ | ٣٢٨٥ | ٦٦٣٩ |
| ٤- نصيب الفرد من تكوين | الف درهم | ٢١ر٦ | ٣٨ر٩ | ١٨ر٧ |
| رأس المال الثابت الاجمالي | الف دولار | ٥ر٤ | ٧ر٩ | ٥ر١ |
| ٥- مجموع تكوين رأس المال الثابت الاجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي(f) | | ٣٠ر٤٣ | ٢٧ر٠٥ | ٢٤ر٨١ |
| ٦- العمالة في قطاع التشييد | | ٧٣٨٧٠ | ١٤٢٧٠٠ | ١١٦٥٠٠ |
| ٧- العمالة في قطاع التشييد كنسبة مئوية من اجمالي العمالة | | ٢٥ر٦١ | ٢٦ر٣٨ | ٢٠ر٣٣ |

المصدر: وزارة التخطيط، «الحسابات القومية للامارات العربية المتحدة»، ١٩٨٦.

(*) كان الدولار الأمريكي الواحد يساوي ٣ر٩٩٧ درهم في عام ١٩٧٥، و ٣ر٦٧١ درهم في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ (بمتوسط أسعار الشراء والبيع).

(f) بقيمة التكلفة.

## قائمة المراجع


١- إمارة أبوظبي، دائرة التخطيط، الشعبة الاقتصادية، «التطورات الاقتصادية والاجتماعية لإمارة أبوظبي، ١٩٨٣-١٩٨٥»، أبوظبي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

٢- إمارة أبوظبي، دائرة التخطيط، الشعبة الاحصائية، «حصر المباني والوحدات السكنية، آذار/مارس ١٩٧٨»، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، أيلول/سبتمبر ١٩٧٩.

٣- إمارة أبوظبي، دائرة التخطيط، الشعبة الاحصائية، «الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٤»، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.

٤- إمارة أبوظبي، دائرة تخطيط المدن «مهام ومسؤوليات دائرة تخطيط المدن بأبوظبي واختصاصات الأقسام المكوّنة للدائرة» أيار/مايو ١٩٨١، أبوظبي.

٥- The Arab Economist, September 1979 and June 1982 issues, Lebanon.

٦- الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء: هيئة دولية عربية، الادارة العامة «دراسة واقع واتجاهات صناعة الاسمنت في الوطن العربي»، دمشق، أيار/مايو ١٩٨٤ (أعدت الدراسة بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية).

٧- Bahrain Society of Engineers "Engineering and Development in the Gulf" (Proceedings of a Seminar), 1977, Graham and Trotman Ltd. UK.

٨- Barber, W. and Carr, D.P. "Preliminary Appraisal of Water Resources; Phase I", United Arab Emirates , 1976.

٩- Bonine, Michael E. "The Urbanization of the Persian Gulf Nations" pp. 225-280 in Cottrell, Alvin J. (ed.) "The Persian Gulf States: A General Survey" 1981 (2 nd ed.), The Johns Hopkins University Press, USA.

١٠- Bourgey, A. "Migrations et typologie des villes des Emirates Arabes du Golfe", Etudes Mediterranneennes Vol. 6, 1984. pp. 225-244,

١١- الامارات العربية المتحدة، المصرف المركزي، «التقرير السنوي ١٩٨٣».

١٢- United Arab Emirates, Central Bank "Statistical Supplement" Vol. 1 No. 2, September 1981,

١٣- _____. Central Bank "Statistical Supplement" Vol. 2 No. 1, March 1983,

١٤- _____. Central Statistical Department, Ministrty of Planning "Abu Dhabi in Figures" 1985,

١٥- _____. Central Statistical Department, Ministry of Planning, "Foreign Trade Statistics", 1983.

١٦- الادارة المركزية للاحصاء، وزارة التخطيط، «المجموعة الاحصائية السنوية»، أعداد عام ١٩٧٧ و ١٩٨١ و ١٩٨٤.

١٧- الادارة المركزية للاحصاء، وزارة التخطيط «التعداد العام للسكان ١٩٧٥ للامارات العربية المتحدة»، الجزء الثالث، كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، الامارات العربية المتحدة.

١٨- الادارة المركزية للاحصاء، وزارة التخطيط، «التعداد العام للسكان ١٩٨٠» الامارات العربية المتحدة.

١٩- United Arab Emirates. Central Statistical Department, Ministry of Planning, "Population Census, 1985: Early Results", 1987، باذن من وزارة الأشغال العامة والاسكان.

٢٠- بلدية دبي «مخطط التنمية الشامل لإمارة دبي». (التقرير رقم ١: تقييم الخرائط والبيانات) دبي، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

٢١- The Economic Intelligence Unit "The United Arab Emirates" Country Report No. 2-1986, UK.

٢٢- The Economist Intelligence Unit "The United Arab Emirates to the 1990s: One Market or Seven?" Special Report No. 238. Economic Prospects Series, 1986, UK.

٢٣- The Economist "Oil and the Gulf: A survey" July 28, 1984.

٢٤- El Mallakh, Regaei "The Economic Development of the UAE", Croom Helm, London, 1981.

٢٥- Falcon Publishing W.L.L. "Arab Industry Review: 1985 and 1986/7 issues, Manama, Bahrain.

٢٦- Findlay, A.M. "Migrants' Dreams and Planners' Nightmares; International Labour Migration in the Arab World and the Growth of two sets of Cities" (article) in Cities, Vol. 2, No. 4, November 1985, pp. 331-339.

٢٧- Gulf Co-operation Council "Directory of Manufacturing Industries in the GCC Countries", 1983.

٢٨- Huntings Surveys "Geological Report of the Northern Emirates" United Kingdom, vol. 1, 1976.

International Herald Tribune: "Advertising Section on Abu Dhabi, the Federal Capital of the UAE" 15–16 November 1986. -٢٩

International Herald Tribune "Advertising Section on Jebel Ali Free Zone" July 20, 1987. -٣٠

International Herald Tribune "Advertising Section on Sharjah, The Gulf's Fastest Growing Commercial and Leisure Center", December 4, 1985. -٣١

International Monetary Fund "United Arab Emirates: Recent Economic Developments" May 22, 1984. -٣٢

Juma, Mutar Ahmed Abdullah, "Urban Development in the UAE and in Abu Dhabi City", Thesis, MSC, in Geography, Eastern Michegan University, USA, 1985. -٣٣

Khalaf, Samir "Some Salient Features of urbanization in the Arab World" (article) in Ekistics, vol. 50, No. 300, May/June 1983, Athens. pp. 219–222. -٣٤

Meier, Richard L. "Futures for Dubai" in Meier, R.L. "Urban Futures Observed in the Asian Third World" Policy Studies on International Development Series, Pergamon Press, New York, Oxford, 1980, pp. 206–214. -٣٥

Middle East Economic Digest, "UAE: Special Report", November 1984. -٣٦

_____, May 1985, "Construction: Special Report". -٣٧

_ ____, 3 May 1985, "The Middle East Cement Industry: Recession Sets In". -٣٨

-٣٩ _____, United Arab Emirates: Special Report", November 1985.

-٤٠ _____. "The MEED Middle East Financial Directory", 10th edition, 1986.

-٤١ _____, 19 April 1986.

-٤٢ _____, 26 April 1986.

-٤٣ _____, 25-31 October 1986.

-٤٤ _____, 20 December 1986.

-٤٥ _____, 10 January 1987.

-٤٦ _____, 17 January 1987.

-٤٧ _____, 31 January 1987.

-٤٨ _____, 14 February 1987.

-٤٩ _____, 28 March 1987.

-٥٠ _____, 4 April 1987.

-٥١ _____, 2 May 1987.

-٥٢ _____, 9 May 1987.

-٥٣ _____, 30 May 1987.

-٥٤ _____, 13 June 1987.

United Arab Emirates, Ministry of Education, "Annual Bulletin of Educational Statistics" 1980/1981 and 1981/1982. -٥٥

_____, Ministry of Planning, "National Accounts of the UAE" 1985 and 1986. -٥٦

_____, (Planning Department) "Economic and Social Development in the UAE, 1975-1980", 1982. -٥٧

_____, "Establishment Census 1975", January 1977. -٥٨

_____, Ministry of Public Works and Housing "Feasibility Study for an Intercity Bus System in the UAE" United Nations Assistance Project, March 1980. -٥٩

_____, (In co-operation with UNCHS (HABITAT)), "Report of the First Consultative Meeting of Arab States on the International Year of Shelter for the Homeless 8-12 April 1986" Dubai. -٦٠

_____, "The MPWH Reorganization Project", UAE, May 1984. -٦١

_____, "The Report of the UAE to the First Consultative Meeting of Arab States on the International Year of Shelter for the Homeless, 8-12 April 1986" Dubai, 1986, (Arabic). -٦٢

_____, "Types of Low and Middle Income Sectors Housing in UAE", 1983. -٦٣

Peck, Malcolm C. "The United Arab Emirates: A Venture in Unity", Westview Press, Boulder, Colorado; Croom Helm, London, Sydney, 1986,. -٦٤

-٦٥ Qutub, Ishaq, "Urbanization in Contemporary Arab States" (article) in Ekistics, vol. 50, No. 300, May/June 1983, Athens, pp. 170-182.

-٦٦ UNDIESA "Construction Statistics Yearbook 1982" New York, 1984,

-٦٧ UNDP "Fourth Country Programme for the UAE" Office of the Resident Representative, Abu Dhabi, 6 May 1986.

-٦٨ UNESCO "Statistical Yearbook", 1986.

-٦٩ UNECWA (Natural Resources, Science and Technology Division) "International Drinking Water Supply and Sanitation Decade Activities in the ECWA Region" Baghdad 1983.

-٧٠ _____, (Population Division) "Demographic and Socio-Economic Data Sheets for Countries of the ESCWA" No. 3, May 1982, Beirut; No. 4, June 1985, Baghdad; No. 5, 1987.

-٧١ _____, (Development Planning Division), "A Macro-Econometric Planning Model for the UAE" Baghdad, 1987.

-٧٢ _____, (Human Settlements Division) "Notes of the Mission to the UAE" 1986.

-٧٣ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة المستوطنات البشرية: «وضع صناعة مواد البناء وصناعة التشييد في منطقة الاسكوا» E/ESCWA/HS/85/6، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦، بغداد.

-٧٤ _____, (Natural Resources, Science and Technology Division) "Development of Guidelines for the Economic Use of Water in the ESCWA Region" E/ESCWA/NR/85/19, 1 July, 1986.

-٧٥ _____, (Transport, Communications and Tourism Division) "Development of Land Transport Links in Western Asia", E/ESCWA/TCT/85/8, Baghdad, 2 July 1985.

-٧٦ _____, "Forecasts of Transport Development in the ESCWA Region" E/ESCWA/TCT/85/2, Baghdad, 15 January, 1985.

-٧٧ _____ (UNIDO/ESCWA Joint Division) "Cement Production Industry in the ESCWA Region: Present Status", Baghdad February, 1987 (Draft).

-٧٨ _____, "Iron and Steel Industry in the ESCWA Region", Baghdad, 1987.

-٧٩ _____, "Technical Study of the Iron and Steel Industry in West Asia" Report by K.P. Mahalingam, Consultant, Baghdad, September 1985.

-٨٠ UNIDO/IDCAS. "Report on Material and Mineral Resources in the UAE" approximate year of publication, United Arab Emirates, 1976.

-٨١ United Nations, "International Trade Statistics Yearbook 1984: Vol. I: Trade by Country", New York, 1986.

-٨٢ _____, "Statistical Yearbook 1983/1984", New York, 1986.

-٨٣ _____, "World Population Chart 1985, New York.

-٨٤ Wilson, Rodney, "Banking and Finance in the Middle East", St. Martin's Press, New York, 1987.